

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِذِكْرِ اللَّهِ تَتَذَكَّرُ

الحمد لله على فضاله ونسائه المذمومين نعمه ونواله وصلى الله على محمد وآله كما زدتنا  
فألمنا شكري **وبعد** فهذا جمل في معرفة الحديث مما لا بد منه للطالب لاستقامته  
نصدي للحديث لخصته من كتاب الامام مفتي الشام الشيخ المصطفى بن الصلاح ومختصر  
المفتي علي الدين النواوي والفاضل بدر الدين يعرف باب في حياضة رضي الله عنه فهدى  
نهد بنا وتفتتة نفيها ورصفتها نفيها فوضعت كل شيء في مصنفه ومفرد  
واضفت الى ذلك نفيها كاتبة مرتبة من جامع الاصحاح وغيره وانساك الله ان يرفع  
الطالب به ويهدى بهم كسب الرشد ويجعله فالصالح لوجه الكريم **وسميت** بالاصحاح  
ورتبته على مقدمة ومفصلة وخاتمة **المقدمة** العلم بالحديث رسول الله صلى الله عليه  
وروايته من اشرف العلوم وافضلها لانه ثابته ادلة علوم العلم وما دة علوم الامم  
والاحكام لا يرتب في شرع الا كما صاخر قانفي ولا يتردها في نصرة الامانة شقي  
قال ابو نصر بن سلام ليس شيء اثقل على امة الا الحديث ولا ابغض اليهم من سماع الحديث  
وروايته ولما ذكر مولانا العلم اصح واحكام واخصلا لها واضاع يحتاج طالبه  
الى معرفتها ومدار ذلك الامور على الحنون والاسانيد والسند وغيرها **المتمم**  
هو ما اكتشف الصليب من الحيوان وبه شبه الخائن من الارض ومن الشئ قوي منه  
ومنه حيل مني فمن كل شئ ما يتقوم بذلك الشئ ويتقوى به كما ان الانسان يتقوم  
بالنظر ويتقوى به في من الحديث الفاظه التي يتقوم بها المعاني واخلاقه في من الحديث

UNIVERSITÄT  
DUISBURG  
ESSEN

مكتبة  
الاصحاح  
في معرفة الحديث

BESTRAHLT:  
GEREINIGT:

2007

Ms. or. 339

ان هو قول القوي بانه عن رسول الله كذا او كذا او هو مقول الرسول عنه فحسب والاول  
 اظهر لما تقرر من امة السنة اما قوله او فعل او ثقب والسلفا اطلقوا الحديث على اقوال  
 الصحابة والتابعين لهم باحسان واثارهم وقفا واهم **والسند** اخبار عن طريق  
 من قولهم فلان سني معتمد فيمنع سندا ان عماد الحفاظ في صحة الحديث ووضعه  
 عليه **والسناد** هو رفع الحديث الى قائله وقيل عبادته المباركة الاسناد من الدين  
 ولولا الاسناد لقال من شاء ما شاء فعلم هذا السند والسناد يتقاربان في معنى الاسناد  
 والحديث صلة القديم لانه يحدث شيئا فشيئا ويستعمل في قلب الكلام وكثير  
 وبتعني به تارة القوله الدال على المعنى واخرى المعنى القائم بالنفس وهو قسمان خير  
 وانشاء والخبر هو كلام يفيد بنفسه نسبة نبي الخ في الخارج فقوله كلام يشتمل  
 المعنى وغيره فقوله يفيد نفسه بخبره مثل قائم في زيد قائم وقوله القلام الذي  
 في قولك القلام الذي لزيد فعله كذا او قوله في الخارج يخرج الانشائيات  
 قال بعض الاديان انشاء كلام لفظه سبب لنسبة غير مسبوقه بنسبة اخرى  
 فخرج الخبر لان لفظه وان كان سببا لنسبة بها يحصل الكلام بها لكنها مسبوقه بنسبة اخرى  
 اي حكاية عنها فان طابقنا في خبر حكاية والاذكاذب والانشاء ليس له نسبة اخرى  
 فان المنكلم هو الذي يحدث بنسبة بها يحصل الكلام ولذلك لا يحمل المطابقة ولا  
 عدمه لانه المطابقة نسبة وكل نسبة لا يتلها من منسبتين سابقين عليها **فروع**

يعني نقل الخبر  
 بالمعنى

قال شارح النسبة  
 الحديث في اللفظة الجديد  
 وفي عرف العادة الكلام  
 عن النسخ وكاد يلاحظ  
 فيه تقابلين للفظ  
 اذ ان القديم وهذا  
 حديث الجوهري الحديث  
 في قلب الكلام وكثير  
 لانه يحدث شيئا فشيئا  
 في الخارج

قوله كذا انما هو  
 نسبة الى قول الله  
 من قول او فعله

الاول

**الاول** الخبر اقا صدق او كذب ولان ثالث لهما على المختار وارجع الصدق والكذب  
 اما الى مطابقة الواقع او اعتقاد الخبر واليهما وجه كما بين لك حد انما البيان  
 في شرح الشبهان **الثاني** الخبر قد يعلم صدقه قطعا كخبر الله تعالى ورسوله وقد يعلم كذبه  
 قطعا كخبر الخالف في خبره وقد يظن صدقه كخبر العدل وقد يظن كذبه كخبر الفاسق  
 وقد يشك فيه كخبر المجرب **الثالث** الخبر ينقسم الى متواتر واحاد والمتواتر هو الذي  
 بلغت زواته في الكثرة مبلغا احاطت العادة بواطونهم على الكذب كخبر من عن وجود  
 وغزوة بدل وله سلطان **الاول** ان يكون علمهم ضروريا مستندا الى محسوس اذ لو  
 اخبرونا عن حدوث العالم او عن صدق الانبياء او عن ظن لم يحصل لنا العلم الثاني  
 ان يسوى طرفاه والوسط في عدم تواطونهم على الكذب اكثر ثم وبم هذا الى  
 فيكون اوله كآخرة ووسطه كطرفه نحو القران والصلوات الخمس واعداد الركعات  
 ومقادير الزكوات وما اشبه ذلك ولا جلد ذلك لم يحصل لنا العلم بصدق اليهود  
 مع كثرة ثبوتهم في نقلهم ان موسى عليه السلام كذب كل ناسخ لشريعتهم ولا بصدق الشيعة  
 بنقل النص على امامة علي رضي الله عنه واليكبرية على امامة ابي بكر رضي الله عنه وهذا وضعه  
 الاحاد اولها واقتسوة عم كثير الناقلون في عصره وبعده في الاغصان قال ابن القلاء  
 من سئل عن ابراهيم قال ذلك فيما يروى من الحديث اعماء طلبية وحدثت انما الاعمال  
 بالنيابك ليس من ذلك وان نقله عدد التواتر زيادة لانه ذلك طر عليه في وقت السناد

علم الكثير ولا يعرف قاصده  
فقط

ولو يوجد في اوائله نصح من كذب على معتمد اقل سبقه فغده من التارخه مثال لذلك  
فانه نقله من الصحابة رضي الله عنهم العدد الجيم وذكر ابو بكر البراز الى حافظ الجليل  
في مسنده انه رواه عن احمد بن اسد بن حنبل من اربعين من الصحابة وذكر بعض الحفاظ انه  
رواه اثنان وسننهم صوابا وفيهم العشرة المبشرة قال ابن الصلاح لم يزل عدد رواة  
في ازدياد وبلغ جريا على النوالي والشمرا قال ابن الاثير في جامع الاصحاح العدد على  
تصنيف كامل وهو اقل عدد يؤرخ العلم وزائد جملة العلم ببعضه وتقع الزيادة  
فضلة والكامل ليس معلوما لنا لكتنا بحصو العلم الضروري نشهد ان على كل العبد  
لا اقل بكل العدد نشهد ان على حصو العلم واقل عدد يحصل به العلم الضروري يتفق  
تتبع غير معلوم لنا لاننا ندرى متى يحصل لنا العلم بوجوده عندنا وانما الخبر وان  
كان بعد خبر المائة او المائتين ويفسر علينا خبره ذلك وان تكلفنا ما فسيهله  
نراقب انفسنا اذا قلنا رجل في السوق مثلا وشا بسجاعة فاخبرنا عن ذلك  
مؤالية فان قول الاول جرح الظن وقول الثاني والثالث يؤكده ولا يزال يتراد  
ناكده الى ان يصير ضروريا **والاحاديث** هو كل خبر لم يثبت له الى النواثر ثم لو تضمن  
مستفهم وغيره ذكر ابن الجوزي في ناصحه ان حصل الاحاديث يتبعها امكانه فهو  
ان جماعة بالفوا في تتبعها وحصولها في اغداد قال الامام احمد بن حنبل حرم  
الاحاديث سبعائة الفا وكسر قرني عليه مسندك فقال هذا كنان قد جمعه وانفسه

العدد  
على  
تصنيف

من التارخ

من اكثر من سبعائة الفا وخمسين الفا في اخلاف المتأخرين من الحديث فارجعوا  
اليه وما لم تجدوا فيه فليس بحجة فان قيل كل ما يحوي مسنده اربعون الفا حديثا  
منها عشرة آلاف مكررة فكيف يقول صح سبعائة الفا وكسر مع هذا فاجيب  
بانه المراد بهذا العدد الطرقات الموقوفة **المقاصد** اعلم ان من الحديث  
نفسه لا يدخل في الاعتبار الا نادرا بل يكسب صفة من القوة والضعف وبينهم  
بحسب وصان الرواة من العدالة والضبط والحفظ وخلافها وبين ذلك او بحسب  
سببها من الاثقال والنقصان والارسل والاضطراب ونحوها فالحديث على  
لذا ينقسم الى صحيح وحسن وضعف هذا اذا نظر الى المتن واذا اذ ايت عن  
اوصاف الرواة تقسما فقبله هو نفسه عدل ضابط وغير ثقة او مشرم او مجهول  
او كذوب واسمه فلاه ولين في سنة كذا او مات في سنة كذا او نحو ذلك فاذا نظر الى  
حال الطالب كاه البحث عن كنفية استفادته وافادة الشيخ اياه وكيفية اخذ  
من الفداء والسماع والاجازة وغير ذلك وهذا النظر به يستدعي ان يربط الكلام على  
اربعة ابواب الاول في اقسام الحديث وانواعه والثاني في اوصاف الرواة والثالث  
في تحمل الحديث وطرق نقله والرابع في اسماء الرجال وانسابهم **البيان الاول**  
في اقسام الحديث وفيه ثلاثة فصول **الفصل الاول** في الصحيح الصحيح هو ما  
انقل مسندك بفعل العبد الضابط عن مثله وسلم عن شذوذ وعلة وفيه ثلاثة

من يكون مسند العدالة وخيل مسند الضبط



واليمين ولا عندئذ السام ومضيقا فبعضهم قد اخرجته الاثمة في كثير من طرقها وانا  
 اخبر على طريقا واحدا لكل واحد منهم فرواه البخاري عن ابي بكر عبد الله المحمدي عن ثقفيا  
 ورواه مسلم عن محمد بن المنخ عن عبد الوهاب الثقفى ورواه ابوداود عن محمد بن كثير  
 عن الثوري ورواه الترمذي عن محمد بن المنخ عن عبد الوهاب الثقفى ورواه النسائي  
 عن عمرو بن منصور عن الثقفى عن مالك ورواه ابن ماجه عن ابي بكر بن ابي شيبة عن  
 يزيد بن هرون كاهن عن يحيى بن سعيد بن قطان وهو عن محمد بن ابي بصير التميمي وهو عن  
 علي بن بن وقاص وهو عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه **الفصل الثاني في الحسن**  
 ذكر عن الترمذي انه يروي بالحسين ان لا يكون في اسناده مشهور ولا يكون شاكا او يروي  
 من غير وجه نحوه وقال الخطابي هو ما عرفنا بخرجه واشهر رجاله قال وعليه  
 مدار كثير الحديث فالمنقطع نحوه مما لم يعرف بخرجه وكذلك المدلس اذا لم يبين وقال  
 بعض المتأخرين هو الذي فيه ضعف قريب في عمله ويصلح للعمل به وقال ابن الصلاح  
 هو قسما وان اطال في تعريفها بما حاصله ان احدها ما لم يجل رجاله اسناده عن مستوي  
 غير مفضل في روايته وقد روى مثله او نحوه من وجه آخر والثاني ما اشهر زواجه بالصدق  
 والامانة وقصر عن درجة رجال الصحيح حفظا وانفاقا بحيث لا يعتد ما انفردت  
 قال ولا يثبت في القسامين من سلا مشرعا عن السنود والنعلية ثم قال الفاضل بدر الدين  
 ابن جماعة وفي كل سنة التعريفات نظر اما الاقوال والثاني فادق الصحيح كله او اكثره كذلك

فقد قل

فدخل الصحيح في حد الحسن وبرد على الاقوال الفرد من الحسن فانه لم يروى من آخري  
 وبرد على الثاني ضعيفا عرفا في حجه فاشهر رجاله بالضعف واما الثالث فهو  
 على معرفة الضعيف القريب المحمل وهو امر مجهول وايضا فيه دور لانه عرف  
 بصلا حبه للعمل به وذلك يتوقف على معرفة كونه حسنا واما الاقوال من القسامين  
 فبرد عملها الضعيف والمنقطع والمرسل الذي في رجاله مستوي وروى مثله او نحوه  
 من وجه آخر وبرد على الثاني وهو اقربها المرسل الذي اشهر زواجه بما ذكرناه كذلك  
 وليس بحسن في الاضطلاع وقال لوقيل الحسن هو كل حديث خال عن العلة في كونه  
 المتصل مستويا له به شاهد او مشهور فاحسن من درجة الاثقان لكان اجوعا  
 حده وافرقتا حاد لونه واخص منه اتق اعلم ان هذا المقام مقام صعب مرتقا  
 وعقبة كؤود من اسفل ذر ونهايم اخذ منها وفها على اثر اصطلاح هذا الفين  
 وعشر على جل انواعه ولا يمكن التوقف على الحق الا ببحر كلام يفصل بين الصحيح  
 والسقيم والصحيح والمستقيم فحق نشج الحدود على طريقا يندفع عنها النظر  
 اما قول الترمذي ان لا يكون في اسناده مشهور فيعمل معنيهم ان لا يتوهم الغفلة  
 والكذب والفسق في السند فلا يترجم به ويتوهم فيه ذلك ولا يترجم به وسناده  
 معن مستوي العدالة وهو المعنى به في التعريف وقد قصد بهذا القيد الافتراض  
 عن الصحيح لان شرط الصحيح ان يكون مشهورا العدالة واما قول الخطابي فالمراد به

من الذي في القسم  
 من تعريف ابن الصلاح  
 انظر اول الصور ان قوله  
 او مشهور اراد به غير  
 المشهور اي من مشهور  
 المشاهير بعد الترتيب  
 بل ما مشهور في اصطلاح  
 قاصد مقوله مشهور وقوله  
 عقبة كؤود وشاق  
 الضعيف



ما انفرد به متكراً اذا مرقت لهذا فلنذكره لان تفسيره قد علم ما نسخ في خاطرننا وانه اعلم  
 بمراده فقوله خالف عن العلة اهلان عن دونه الاسباب الخفية القامضة الفاعلة  
 في الحديث وقوله في سنة المتصل احراز عن المرسل والمنقطع ونحوهما وقوله نسوا  
 مبتداء اوله به شاهد او مشهور صفته وقوله في سنة المتصل خبره والضمير المحذوف  
 في له للمتنوع وفي به للحديث واقوية للشويع للترديد والمعنى للراوي المسؤود  
 العدالة بهذا الحديث شاهد اي حديث آخر مروى يلقظه بغير هذا الاستاذ يشهد له  
 بالقوة او لراوي الحديث طريقا اخر فيه معنى هذا الحديث يشهد لهذا الحديث انه منه ومقتناه  
 مقتناه فيكون لهذا الحديث شاهدا او ذلك مشهورا بهذا المعنى وكونه المعنى مشهورا بموافقا  
 له ونقويا اياه بسند غير مستند تكلم المشهور شاهدا او سابقا عما تحقيقه في نوع  
 الاعتبار واحراز بهذا الفصل عن الضعفاء الذي لم يعضد بمثله ذلك الحديث او آخر  
 بمقتناه وقوله قاصر من درجة الائتقان صفة اخرى للراوي المسؤود العدالة فعلم من  
 الاول ان عدالة هؤلاء عدالة رجال الصحيح ومن الثاني ان ثقتهم قاصر عن  
 ائقانتهم وهذا ان المقيد ان معا فصل واحد تجزئ الصحيح عن الحسن وكذا تجزئ على  
 الاقلال وكل واحد منهما على الاقلال يصلح لافراج الضعفاء منه وظهر من هذا ان  
 اجمع الحدود لكن هذا قوله في سنة المتصل من سبل الثقة الذي اعتقد بالمسند فان  
 شئت باه العول جهنم بالمسند لا يبعثا خناره واخناره المحققون كما كتبني في المرسل

والفرق

والفرق بين حدى الصحيح والحسن ان شرائط الصحيح معتبرة في الحسن لكن العدالة  
 في الصحيح ينبغي ان يكون ظاهراً والثقة كما ملأ وليس ذلك بشرط في الحسن ومن ثم  
 احتياجه الى قبا شاهد او مشهور له يبريه فلو قبلك هو مستند من قرب درجة الثقة او  
 مرسل ثقة وروى كلاهما من غير وجه وسلم عن سند واذ وعلة لكان اجمع وابعث الله  
 التعقيد ونفع بالمسند ما اتصل اسنادا الى مشاهير وبالثقة من جمع بين العدالة والقبيل  
 والتكثير في ثقة للشويع كما سياتي **فرع ثان** الاول الحسن حجة كالصحيح  
 وان كان دون ذلك اذ رجه بغير ائقانه الحديث فيه ولم يقر عنه وبوظا له  
 كلام الحاكم قبله هو الترمذي في مصنفاته **الثاني** قولهم حسن الاسناد او هو  
 صحيح الاسناد دون قولهم حديث صحيح او حسن اذ قد يهتق اسناده او بحسن  
 دون منته لسند واذ وعلة فان قاله حافظ معتد ولم يقدر فيه في الظاهر منه حاكم  
 بصحة المتن او حسنه قال ابن الصلاح واما سميت صحح السنن في اصحاب السنن  
 بالحسان فنسأله لان فيه الصحاح والحسان والضعاف وقول الترمذي وغيره  
 حديث حسن صحيح اي روى باسنادين احداهما يقنع الصوة والاخر يقنع الحسن  
 او المراد بالحسن اللقوى وهو ما يميل اليه النفس ويستحسنه وحديث المتأخر من  
 درجة الائتقان والحفظ المشهور بالصدق والسر اذ اروي من وجه آخر ثم في الحسن  
 الى الصحيح لقونه من الجهتين فينجب احدهما بالاخر ومعنى قوله ثمة من الحسن الى في  
 احدهما كونه على  
 فاما بالجملة فحديث  
 حسن وهذا الياقوت  
 به وانه اعلم  
 بغيره احوال

**مقدم**  
 وقول الترمذي رحمه الله  
 بعد هذا الحديث وبعد  
 حسن صحيح مشكل على  
 اصطلاحه فانه قد ذكره  
 سنان بن الطائي من جامع انه  
 سنان بن الحسن بن الحسن بن  
 من يظن بالكتب والابواب  
 سنان بن ابي روي مع ذلك من  
 سنان بن ابي روي مع ذلك من  
 غير وجه والاصحح عن  
 وعند سنان بن ابي روي  
 الطائي من مثله الى مشاهير  
 ثم ان الترمذي رحمه الله  
 حين يقول ما يقول في كتابه هذا  
 حديث صحيح غير الاخر  
 حيث هو في الوجه وهذا  
 ان كان في الحديث في الحسن  
 ان يكون قد روي من غير  
 وجه والذين يجازون قول  
 الترمذي في قوله حسن  
 صحيح اي حسن الاسناد  
 صحيح باسناد آخر وقال  
 بعض العلماء كذا الحسن قسم  
 من الصحيح كذا الذي كان  
 يقدر في العدالة والقبيل  
 قد يشبه صحيح وان كان  
 دون المتأخر فاما او  
 احدهما كونه على  
 فاما بالجملة فحديث  
 حسن وهذا الياقوت  
 به وانه اعلم  
 بغيره احوال

الصحيح انه بالحق في القوة به لانه عتبه فلا يرد عليه ما قبله فيه نظر لان حد الصحيح  
لا يشمله فكيف يسمى صحيحا واما الضعيف فكذب راويه وفسفه لا يجبر بعتد  
طرقه كما من **الفصل الثالث** في الضعيف وهو كل حديث لم يجمع فيه  
شروط الصحيح ولا شروط المحسن المتقدم ذكرها وينفاوت درجات في الضعيف  
بحسب بعد من شروط الصحة كما ينفاوت درجات الصحيح بحسب تمكنها  
ويجوز عند الحديثين وغيرهم الشامل في اسانيد الضعيف سوى الموضوع ورواياته  
من غير بيان ضعفه في المواظف والقصص وقضايا الاعمال في صفات الله تعالى  
واحكام الحلال والحرام روى ابن الصلاح عن ابن الحافظين منة عن محمد بن كهد  
بقوله كان من مذمبا لسانه ان يخرج عن كل من لم يجمع على تركه وكذلك ابوداود باذنه  
ويخرج الضعيف اذا لم يجد في الباب غيره لانه لا تقوى عند من رأى الترمذي قال البيهقي  
انه الخبر يقين باصله واتماد ذلك السببه في نقله والرأي محتمل باصله في كل وصف  
على الخصوص وكان الاحتمال في الرأي اصلا وفي الحديث عارضا وروى الدارمي عن الشعبي  
قال ما حدثك ابوالولاد عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه وما قالوه بل بهم فالتعب في الحديث قال شرح  
ان السنة قد سبقت قياسكم فاتبع ولا يتبدع فالتعب لانه نضل ما اخذت من الاثر قال الشعبي  
انما الرأي معتزلة المهنة اذا اضطرت اليها اكثرها رواها في شرح السنة وقاله الشافعي  
فهما قلت من قوله او اصلت من اصله فيمن روى له من روى له ما قلت قال قول ما

قال

في اشافعي يرد في القول

قال في و هو قولى وجعل يرد رواه البيهقي في المدخل وهو بناعدت عبارات لعان شافعي  
سنيها ما يشترك فيه الاقسام الثلاثة اعني الصحيح والحسن والضعيف وسنيها ما يخص  
بالضعيف فمن الضرب الاول **المسند** قاله الخطيب هو ما اتصل بسنده من رواه الى مشايخه  
واكثر ما يستعمل فيما جاء عن النبي ذون غيره وقاله الحاكم هو ما اتصل بسنده من فروع الى النبي  
**والمتصل** ويسمى ايضا الموضوع وهو كل ما اتصل اسناده وكان كل واحد من رواة قد سمعه  
ممن فوقه سواء كان من فروع الى النبي ام من فروع الى غيره **والمرفوع** هو ما اضيف الى النبي  
وقد يطلق على ما اضيف الى غيره **والمتصل** هو ما اضيف الى غيره **والمرفوع** هو ما اضيف الى النبي  
خاصة من قوله او فعله او تقريره سواء كان متصلا او منقطعا هذا هو المشهور فقد ظهر من  
هذا الفرق بين المسند والمتصل والمرفوع فان المتصل قد يكون مرفوعا وغير مرفوع والمرفوع  
قد يكون مرفوعا وغير مرفوع والمرفوع قد يكون متصلا وغير متصل واما المسند على قول  
الحاكم فينبغي ان يكون متصلا مرفوعا **فرمان** الاول اذا قبل عن الصحابي برفعه او  
برويه او بغيره او ببلغه فهو كناية عن رفعه وحكمه حكم المرفوع صريحا كحديث الاميرك  
عن ابي هريرة رضي الله عنه رواية ثقات تكون قوما صغار الاعين وكحديث عن ابي هريرة ببلغه  
التاس ببلغ لقرين الثاني قوله الصحابي امرنا بكذا او نهينا عن كذا او امرنا بكذا  
او من السنة كذا مرفوع عند اهل الحديث واكثر اهل العلم لظهور ان النبي هو الامر  
سواء قاله الصحابي ذلك في حياة النبي او بعده وكذا قوله الصحابي كذا لاني باسا بكذا  
ورسول الله عنهما ونحو ذلك **المعنع** هو الذي يقال في سنده فلان عن فلان

قال بعض العلماء يومئذ والصحیح الذي عليه سائر العلماء والمحدثين والفقهاء والاصول  
 انه متصل اذا امكن لقاؤه اياه مع برائة من التمس وقد اورد على البخاري ومسلم صحاحيهما  
 وكذلك غيرهما من مشرطي الصحیح الذين لا يقولون بالمسند قال ابن الصلاح وكثر في عصرنا  
 وما قاربته استعملوا عن في اللجاجة واذا قيل فلان عن رجل عن فلان وقوه فقد استماه بعض  
 المعبرين في الاصول من سلا وقاله الحاكم لا يسمى سلا بل منقطعاً وهذا أقرب **المعلق**  
 وهو ما حذق من مبدأ استاده واحداً كقول السامع قال نافع اوقاه مالك قال ابن عمر  
 قال النبي او كان ما خوذ من نطبق الحر والطلاق لا تشرهما في قطع الاصل ولم يستعملوا  
 فيما سقط وسط اسناده او آخره لتسببهما بالقطع والمسند لانه اذا اتموا يكون في اول  
 الاشارة والمعلق او في وسطه وهو المنقطع او في اخره وهو المسند ولا يستعمل ايضا في مثل  
 يروي عن فلان ويذكر عنه ويشبه ذلك على حقيقته المجدول لانها لا تستعمل في حبيبة الجرم والبخاري  
 اكثر من التعليل في صحبه وليس بخارج من فيهل الصحیح وان كان على صورة النقطع وقد  
 يفعل البخاري ذلك لكونه له الحديث معروف من جهة الثقات الذين علق عنهم او لكونه ذكره  
 متصلاً في موضع آخر وليسياً قبل لا يفيج خلد الانقطاع **الافراد** ولو قسمنا  
 احدهما مفرد عن جميع الرواة وقد تقدم ذكره في الصحیح والثاني مفرد بالنسبة الى جهة  
 لقولهم تفرد به الله ملكه والله الشام او تفرد به فلان عن فلان من الله ملكه مثلاً او انزل  
 البصرة عن الله الكوفة ولا يفتني شيء من ذلك لضعف الآحاد بتفرد الله ملكه تفردوا

منهم

منهم فيكون كالقسم الاول **المدرج** وهو اقسام احد سائبا ادرج في الحديث من كلام  
 بعض رواة فيرويه من بعده متصلاً بثبوتهم انه من الحديث الثاني ان يكون عنده متناً يكسنا دين  
 مثاله رواية سعد بن ابي مرجم عن مالك عن الزهري عن انس ان رسول الله قال لا يباغضوا  
 ولا تحاسدوا ولا تتحاسدوا الحديث فقولنا متناً فقولنا ادرجه ابن مرجم من من حديث آخر  
 رواية مالك عن ابي الزنادة عن الاعرج عن ابي هريرة رضي الله عنه ولا تجتسوا ولا تأسدوا  
 او عنده جرح من من بسند صحيح غير سند لم يثبت فيه برائة عنه بسند واحد فيلزم ادرج بعض  
 الحديث في بعض من من واحد والحال ان الحديث اسناده الثالث ان يسمع حديثاً من جماعة  
 مختلفين في سنده او منته فيدرج روايتهم على الاتفاق ولا يذكر الاختلاف وتعدك واحد من الثلاثة  
**مصرام المشهور** وهو ما سأل عند اهل الحديث خاصة دون غيرهم بان نقله رواية كثر من كثر  
 انس رضي الله عنه ان رسول الله فنت شهر بعد الكرم بعن عارغل وذكوان <sup>بما فيها</sup> في الصحیح  
 فان له رواية عن انس غير ابي جلد ورواية عن ابي جلد غير النبي ورواية عن النبي غير الانصاري ولا  
 يعلم ذلك الا اهل الصنفه او عندهم وعند غيرهم كحديث الامام بالتيان او عند غيرهم فاقته  
 قال الامام احمد بن حنبل رحمه الله اربعة احاديث تدور في الاسواق ليس لها اصل في الاصيل  
 من بشرنا بخروج آدم من الجنة ومن اذى ذمتها فان خصمه يوم القيمة ويوم تحرك يوم  
 صومك وللناسك حقا وان جازعاً فرس انشئ كلامه ومن الضعيف المشهور حديث طلب  
 العلم فريضة على كل مسلم فان ذلك قاله البخاري في القسم الاول المشهور ما كان من الافراد



بمع الرابع والاربعين  
 وسبب اطلاقه في ما ذكرنا  
 الزيادة الحزمية رسول الله  
 لا عدم احكام الواسطة  
 وقلة مؤنة الجرح والتفريق  
 كافي الانقسام المتقدمة  
 فاه احكام الواسطة في العار  
 من بندرة التسمية في العار  
 مشتمل في السافل

ما اذويه عن شيخنا خيرنا به عن واحد من البهتري عن الحكم اعلى من رابقي لذلك عن شيخنا خيرنا  
 عن واحد من ابى بكر بن خلف عن الحكم وان شادى الاستاذان في العدد لتقدم وفاة البهتري على  
 وفاة ابن خلف بخمسة وعشرين سنة والخامس العلوي تقدم السماع وكثير من هذا يدخل في  
 الذي قبله من حيث قربا لزمانه لان حيث احكام حذف الواسطة لان الاحكام في الوفاة اقوى  
 وما يمتاز به انه ان سمع شخصان من شيخ وسماع احدهما من سواه كنه مثلا وسماع الآخر  
 من اربعة اذن وان شادى في العدد وعدم الواسطة فالاول اعلى واه اعلى **المسلسل**  
 لئول ما تابع فيه رجاء الاستاذ عند روايته على صفة او هالة ايقاف الراوى وصفه قولنا لقوله  
 سمعت فلانا بقوله سمعت فلانا الى اخره ومن ذلك اخبرنا فلان وانه قال اخبرنا فلان  
 واه الى اخره ومنه حديث الترم اعنى على شكره وذكره وحسن عبادته وسلسل بقوله من اى  
 احبك فقل وفي رواية اى داود واحمد والنسائي اذ يبدى فقال اى احبك فيكون من التوثيق  
 الفصل والقول وفيه ما ذكره مقدم على شكره اعلم ان المذكور ان الثلاثة غايات والمطلوب  
 لئول البدايات المؤدية اليها فذكر الغايات تنبيه على انها لئول المطالب الالوية من البدايات  
 وان كانت نهايات وتلك وسائل اليها فقوله اعنى على ذكره المطلوب فيه شرح الصدرى  
 وذنق التور فيه ونسب الامر واطلاق اللسان والى هذا المعنى قول الكليم عليه السلام ربي  
 الشرح لى صدرى وبشرى اخرى الى قوله كى نسبحك كثيرا ونذكرك كثيرا وقوله وشكره المطلوب  
 منه تولى التعمير وثر ادق المنح المستجلية لنولى الشكر واغاطيل معاونة عليه لانه عسر جدا

وهذا

ولذلك قال ثقا وقليل من عبادك الشكور وقوله وحسن عبادتك المطلوب منه  
 التبحر عما يشغله عن الله ثقا وعبادته ليشغره لما جنت الله تعالى ومناغاته كما هو من  
 سيد المرسلين صلوات عليه الاختيار ان تعبد الله كأنك تراه ثم اذا نظرت الى لقراء  
 الثلث وترتيبها وجدتها منمنمة على البدايات والاحوال والمقامات فحق لذلك ان  
 ان يقول المرئى عند مضاجعة المرئى لاجبك فقل رب اعف عنى لى اخره ومنه لسنا  
 المسلسل لذي ينقطع تسلسله في اخره كالمسلسل باول حديث سمعته اى بقوله القفى  
 اول حديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا ويقول النابج اول حديث سمعته  
 من الصحابي بهذا وهلم جرا ولا يتسلم هذا القيد في الاواخر فعلا كحديث التسيك  
 باليد وحديث العذرة اليد وكباهاهما واما في الرواية كالمسلسل باتفاق السماء  
 الرواية واسما اباهم او كناههم وانسابهم وبلدانهم قال الشيخ محي الدين النواوى  
 وانا اروي ثلثة احاديث مسلسلة بالدمشقيين وكالمسلسل باتفاق الصفة كحديث  
 الفقهاء فقيه عن فقيه المشايخ بالخير قال من الغميين حديثك ذريعا  
 كركم ضال الا من تدينه الحديث مخترج في صحيح مسلم وقوله مسلسلة باليد زينا  
 بكتاد كتم مشفقون ونا دمشقي وهذا نادى في هذه الازمان وافضل ذلك ما كان  
 فيه دلالة على اتصال السماع ومن فضلة التسلسل لثمالة على مزيد الضبط  
 زيادة الثقة مفرقتها فن لطيف قال ابن الصلح ما انفرد به الدر كالتسادة

انما يشاء الى كماله  
 فان يقول اول حديث  
 قول الشيخ باليد بنور  
 الصحابي فقلت فيقول  
 حديثا ذكركم ابا عبد  
 وهذا النابج وما يبدى



والفقه والاصول الفواضون على المعاني والبهان وقد صنفها امام الشافعي رضي الله عنه في كتابه  
المفروق به ولم يقصد لشهابه بل ذكر جملة نثرت العار والاعلى طريقا للجمع بين الاحاديث في غير ما  
ذكره ثم صنفا فيه ابن قتيبة فاحسن في بعضه ومن جمع الاوصاف المذكورة لم يشك عليه شيء من  
ذلك قال ابن حزم لا اعرف احد يهين صحابي من صحابه من كان عند فلان في الاصل بينهما  
والمختلفا قسما واحدا يمكن الجمع بينهما في بعض المصير الى ذلك ويجب العمل بهما كحديث  
لا عدوى وحديث لا يؤرد مرض على مريض ووجه الجمع انه في الاصل ما كان يعتقد الجاهلي  
من ان ذلك يقدي بطبعه ولهذا قال في اعدى الاول وفي الثاني اعلم بانه جعله ذلك سببا  
لذلك وحذر من الضرر الذي يغلب وجوده عند وجوده بفعله له والثاني لا يمكن الجمع بينهما  
فان علمنا ان احدهما ناسخ قد مناه والآخر باق منهما كالتوجه بصفتان لردان وكثير  
في خمسين وجزءا من انواع الترخيص جمعها امام الحافظ ابو بكر الحازمي في كتابه **التلخيص والنسخ**  
الناسخ كل حديث دل على رفع حكم شرعي سابقا ومنسوخا كل حديث رفع حكم الشرعي يدل  
شرعي متأخر عنه وهذا قد صعب مرهم كان للشافعي رضي الله عنه في يد طوي وسابقة اولي وادخل  
بعض اهل الحديث فيه ما ليس من الحفظ ومعناه وهذا النوع من ما يعرف بنسخ النبي صلى الله عليه وسلم  
مثل كنت نبيكم من زبارة القبور فزوروا ومنه ما عرف بقول الصحابي مثل كان آخر الامر بين من يولد  
الله من اول الوضوء مما مست النار ومنه ما عرف بالناسخ كحديث افطر الحاجم والمحجوم وحديث  
اجتحم وهو صائم بين الشافعي ان الاول كان سنة ثمان والثاني سنة عشر ومنه ما عرف بالاجماع

كحديث ذلك

كحديث قتل شارب الخمر في الرابعة عن نسخة بالاجماع على خلافه والاجماع لا ينسخ وانما يدل على  
النسخ **غريب اللفظ وفقته** اقا غير يهيه فهو ما جاء في المتن من لفظ غامض بعيد  
الفهم لقلته استعماله فهو قد مره يجب ان ينثبت فيه استدلالا وقد اكثر العلماء التنصيف  
فيه قيل اول من صنفا فيه النفر بن شميم وقيل ابو عبيدة معمر وبعدهما ابو عبيد القاسم بن سلام  
ثم ابن قتيبة ما فانه في الخطاب ما فانه فيها اقرانه ثم تبعهم غيرهم بن واثره فواثره كالتباهة  
لابن الاثر فانه بلغ النهاية والفاخرة للزخرفة فانه فانه على كل غاية نرجوا ان يكون  
الكسبة حقا في التنس قد اجاد في القبلين الغريب والفقه وانهم في المعاني والدقائق وينبغي  
ان لا يفتد فيه الا تصفا امام جليل ووجوده ما جاء منه ففسر في رواية اخرى واما في  
فهو ما تضمنه من الاحكام والآداب المستنبط منه ويزاد اب الفقهاء والاعلام كالائمة الاربعة  
وفي هذا القصة مصنفات كثيرة كعلم السنن للخطابي والشمس لابن عبد البر قد لا غائب عننا  
والغريب الثاني فيما يختص بالضعيف **الموقوف** وهو من اطلاق ما روي عن الصحابي  
من قوله او فعل او نحو ذلك متصلا كان او منقطعا وقد يستعمل في غير القصبة فمما مثل  
وقفة معمر على اتمام ووقفه ما لا يخاف ووقف بعض الفقهاء يسمى الموقوف بالامر والموقوف بالخبر  
واقا اهل الحديث فيطلقون الامر عليهم اقال ابن الاثير في الجامع الموقوف على الصحابي فاما يخفى  
على اهل العلم وذلك انه يروى الحديث مستندا الى الصحابي فاذا بلغ الى الصحابي قال انه كان يقول كذا  
وكذا او كان يفعل كذا وكذا او كان يأمر كذا وكذا ونحو ذلك **والاول قول الصحابي كذا تفعل**

سوع



او وسطه او آخره الا ان ذكر ما يوصف بالانقطاع في الاستعمال ورواية من دون التابع عن القوي  
 كمالك عن ابن عمر وقال الحاكم يوما اخذت فيه قبل الوصول الى التابع رجل سواه كان عندنا  
 مذكورا فيهم مالك عن رجل عن ابن عمر وحكي الخطيب عن بعض العلماء ان المنقطع هو ما روى  
 عن التابع او من دونه موثوقا عليه من قول او قول من غير التابع ويقرن الانقطاع  
 بجهته من وجه آخر بزيادة رجل او اكثر وصورته حديث واحد له اسنادان في احداهما زيادة  
 رجل او اكثر فان عرفنا ان ذلك الحديث لا يثبت استاؤه الا مع تلك الزيادة قال آخر منقطع وان  
 لم يقرن فيجوز ان يكون متصلا **المفضل** يقال اغضله فهو مفضل بفتح الصاد  
 وهو ما سقط من سنده اثنان فصاعدا كقول مالك قال روى عنه وكقول الشافعي قال ابن عمر كذا  
 وكذا وعن الحافظ ابى النصر السجستاني ان قوله الراوي بلفظ يستمي مفضلا كقول مالك بلفظ عن  
 ابى هبة **فرق** اذا وقع تابع التابعي حدثنا على التابع فهو مرفوع متصل عند ذكر التابع  
 فقد جعل الحاكم نوعا من المفضل هو قول الامش عن الشعبي يقال للرجل يوم القيمة عملت كذا وكذا  
 الحديث فعدواه الشعبي عن انس واعضه الامش لانه التابع اسقط النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 قلت لا يجوز ان ينسب هذا القول الى التابع ويؤخذ عليه لانه مثل هذا لا يقدر عن التابع مستقلا  
 بل لابد فيه من السماع من صاحب لوجه صلوات الله وسلامه عليه **الشاذ والمنكر**  
 قال الشافعي رضي الله عنه الشاذ هو ما رواه الثقة في القلادواه الناس وقال الخليل هو ما ليس له  
 الا اسناد واحد شديد شيوخ ثقة كان او غير ثقة فما كان عن غير ثقة فنزولا وما كان عن ثقة

فيثوقا

فيثوقا فيه ولا ينجح به ولذا يشكر حديث الاعراب بالنسبة اذا انفرد به بحديثي النبي والنبي  
 عن علي بن ابي طالب عن عمرو بن العاص في القصة قال ابن القتيبي ما حاصله ان  
 الاولي التفصيل فما خالفه فخره احفظ منه واضبط فشاذا مردود وان لم يخالفه وهو عدل  
 ضابط فصحيح او غير ضابط ولا يبعد من درجة الضابط فحسن وان بعد فشاذا منكرا قال  
 القاضي ابن جماعة بهذا التفصيل حسنا لكن اخذ في التقسيم الى اصراحد الاقسام وهو حكم  
 الثقة الذي يخالفه ثقة مثله فانه ما بين ما حكمه اقول قوله احفظ منه واضبط على صفة  
 التفصيل بدل علي ان المخالف ان كان مثله لا يكون مردودا وقد علم من هذا التقسيم ان المنكر  
 ما هو **المغلل** العلم ان مفرقة مغلل الحديث من اجل علوه وادقها وانما يمكن من ذلك  
 انما الحفظ والخبرة والفهم الثابت وبي غيايرة عن اسباب خفية غامضة فادحة فيه  
 والحديث المغلل هو الذي اطلع فيه على ما يقدح في صحته مع ان ظاهره السلامة منه ويظهر  
 ذلك الى الاستناد الجامع لسرور الثقة ظاهرا ويستعان على ادراكها بتفرد الراوي وبخلافه  
 له مع قرائن تنبيه العارفا على اذنه في الموضوع او وثيقا في المرفوع او ذوه حديث او ولام  
 واهم او غير ذلك بحيث يغلب عاظمة ذلك فيحكم به او يتردد فيثوقا فيه فكل ذلك ما يقع من  
 الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه من الحديث والطرف في مفرقة علة الحديث ان يجمع طرقه فينظر  
 في اخلاص رواه وحفظهم واتقانهم وكثيرا ما يعلتون الموضوع بالمرسل بان يجيء الحديث  
 بلسانك موضوعا وباسناد اقوى منه مرسل فيهم ان الواصل غير ضابط وقد يقع العلة

فيه اشارة الى ان  
 بطلان العلة ليست  
 ان الواصل يقع زيادة  
 ليس له اسناد واحد  
 الزيادة ليست فيهما  
 والزيادة ليست فيهما  
 ينفي عن المفضل فيهما  
 حجة فيمنع في المرسل  
 اذ كان اسنادا في المرسل  
 اقوى من اسناد المرسل



اي في القلم الثاني تصحيح للمروى عنه حيث نزل اسم ان سهر وذهب الى الاحق ومما يندرج ان هاء صحب  
على من يطلع الوثوق على حال المروى عنه واهلية الرواية وتوغيرها الوعر وهو ضد التمهيد فاشهر للايمان  
والشعبه ٥٥

كثمت واخبرنا واحدنا واشباها فهو مقبول يحتاج به وفي الصحاحين وغيرهما  
من اللقب لعقده من حديث هذا الضم كثر جدا كغثا دة والاعمش والمسا  
والشغباني وهشم وغيرهم وهذا لان التذليل ليس بيسر كذا بائم الحكم يانه لا  
يشيل من المد ليش حتى يبيتي اجراه الشافعي رضي الله عنه فيمن عت فناه دلس  
مره قال الشيخ محي الدين ما كان في الصحاحين وغيرها من الكتب الصحيحة  
يقع فحول على ثبوت شماعه من جهة اخرى واما القلم الثاني فامره اضع  
وفيه تصحيح للمروى عنه وتوعير لطريق معرفتنا له ويختلف الحال  
في كراهته بحسب الغرض الحامل عليه فقد يكمله كون شجره الذي غير  
شعته غير ثمة او اصغر من الراوي عنه او كونه كثير لرواية عنه فلا يجب  
الالكثار من ذكر شخص واحد على صورة واحدة وشتمح بهذا القلم  
الخطيب بوبكر وغيره من المصنفين **المضطرب** هو الذي يختلف الرواية  
في رويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه اخر مخالف له وانما يسميه  
مضطربا اذا تساوت الروايات فان ترجحت احد بهما على الاخرى  
بوجه من وجوه الترجيح بان يكون راويها اصف والكثرت صحبة للمروى  
عنه او غير ذلك فالحكم للراجح ولا يكون حينئذ مضطربا ولا اضطراب  
قد يقع في السند او المتن اما من راوا من رواة **المقلوب** هو نحو حديث

كان قال راو رواه ابو هريره  
من الحديث في قصة فلان  
قال له النبي وقال غيره رواه  
ابو هريره بهذا الحديث  
في قصة اخرى نقضت  
قصة الاول ٥٥

مشهور

مشهور عن صالح جعل عن نافع ليصير بين الكافر بينا من غوباقبه وبين ان البخاري  
قديم بعد اذ قام قوم من اصحاب الحديث وعمدوا الى ما نهى عنه فقلبو امتوتوا واسباب  
نما وجعلوا من بين الال اسناد لا اسناد آخر واسناد بين الامم ماشا آخر ثم حضر المجلس  
والقوسا عليهم فلما فرغوا من القائما التفت اليهم فردت على اسناد، وكل اسناد الى  
منته فاذا عنوانه بالفضل **الموضوع** وهو المتخلف اعلم ان الخبر ينقسم الى ثلاثة اقسام  
فبعضه يجب تصديقه وهو ما نصه الاثم عاصمه وضم يجب تكذيبه وهو ما نصه عاصمه  
وضم يجب التوقف فيه لانهما الصدق والكذب كسائر الاضداد فانه لا يجوز ان يكون  
كلمة كذبا لان العادة تمنع في الاضداد الكثير ان يكون كلها كذبا مع كثرها وانما اختلفت فيهم  
ولا ان يكون كلها صدقا لان النبي لم قال من يكذب علي بعصى ولان الاثم كذبوا جماعة  
من الرواة وهذا قول اهاديت كثير علماء كذا بساقم بعدوا بساقلا بحجة رواية الموضوع لانه  
علم حاله في ائمه كان الاثر قريبا بين وضعه بخلاف غيره من الاحاديث الضعيفة  
التي جعلت صدقها في الباطن حيث جازر والاشباه الضعيف والزهيب عاصمه وانما يعرف كون  
الحديث موضوعا باثر واضعه او ما ينزل منزلة اقرانهم ويفهم الوضع من رويته على الراوي  
والمروى فقد وضعت احاديثا طويلة يشهد بوقوعها كانه القاها ومعانيسا قال  
ابن الصلاح ولقد اكثر الذي جمع في هذا العصر الموضوعات في نحو مجلد بين قودع  
فهي اكثر مما دله على وضعه وانما قلنا ان يذكر في مطلقا احاديث الضعيفة قال الشيخ





قال الامام في تفسيره روى محمد بن الحنفية ان هذه القصة من وضع الزنادقة  
وطعن البيهقي انصار روى الشيخ محمد بن عياض انها باطلة لانها عقلا ولا نقلا  
وذكر ابو منصور المازني انها من جملة ايجاء الشيطان الى اوليائه من الزنادقة حتى يلقوا بهم  
ارقاء الذين لشرنا يوافق صحة الدين القويم وقيل انها من تفهيمات ابن ابي عمير وروى  
مسلم في صحيحه بكلامه عن الاعشى عن ابي الحنيفة قال لا اقدر ان اقول ان تلك الاشياء بعد خلق آدم  
قال رجل من اصحابه رضي الله عنه قال علم الله ابي علم انسد وقال الشيخ محمد بن عياض رحمه الله انما  
بذلك الى ما دخله الشبهة في علم علي وحديثه وثقوا عليهم من الباطنية واهلها من  
الروايان المنفصلة والاقاويل المختلفة وخلطوا ما فهم بتميز صحيحه عن فاسد ما قاله ابن ابي عمير  
في الجامع ومن الواضحة جماعة وضفوا الحديث تقريبا الى الملون مثل حديث ابن ابي عمير ودخل  
على المهدي بن المنصور وكان يعجبه الخاتم الطيار في الورد من الاماكن البعيدة فروي حديثه  
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا سبق الا في خفا او خافوا ونصه او جناح قاله فامر له بعشرة آلاف  
درهم فلما خرج قال المهدي اشهد ان ففاه ففاه كذا ابن عمار رسول الله عم ما قاله رسول الله جناح  
ولكن هذا اراد ان يقرب لينا ومنهم قوم من السوءه والكلد بن يفتوه في الاسواق والمساجد  
فيضعون عبار رسول الله احاديث باسناد صحيحة قد حفظوا بما فيه كرون الموضوعات  
بذلك الاسناد قال جعفر بن محمد الطيار السقي صلي احمد بن حنبل ويحيى بن يعقوب في مسند الرصافة  
فما يرى ايديهما قاتل فقال حدثنا احمد بن حنبل ويحيى بن يعقوب قال حدثنا عبد الرزاق قال

في الدين وهذا المذكور هو ابو الفرج ابن الجوزي والواضعون للحديث اصناف واعظم ضربا قوم  
منسبون الى التمسك ووضعوا الحديث احسبا بالزعم الباطل فيقبل الناس موضوعا لهم ثقة  
بهم وركونا اليهم ووضعوا الزنادقة ايضا جملة ثم نهضت جماعة الحديث بكسفا عوارها  
ومجوعا رسا والمحدثه وقد ذهبت الكرامة والطاقنة المبتدعة الى جواز وضع الحديث في التفسير  
والشرايع وهو خلاف اجماع المسلمين الذين يقدرون في اجماع عمارة الواضع وتما وضع كلاما  
من عندك فروي مسندا او رجا احتكلام بعض الحكماء فرواه عن ابي عمير ورجل غلط انما  
توقع في كثرة الوضع من غير تعدد كما وقع لثابت بن كيسان في حديث من كثر صلواته  
بالليل حتى وضعت بالتهار قيل كان يخرج يحدث في جماعة قد دخل رجل حسن الوجه فقال  
الشيخ في اثناء حديثه من كثر صلواته بالليل الى اخره فوقع لثابت بن كيسان من الحديث  
فرواه ورواه عن ابي بصير بن ابي مرجم انه قيل له من اين لك عن علي بن ابي عمير  
في فضائل القرآن سورة سورة فقال اني رايت الناس قد اغرضوا عن القرآن واشتغلوا بغيره  
ومغازي محمد بن ابي الحنيفة فوضع حسية وبكلام حال الحديث الطويل الذي يروي عن ابي  
ابن كعب عن النبي في فضل القرآن سورة سورة بحث باحث عن مخبره حتى انتهى الى من  
اغترق بانه وجماعة وضفوه وان اثر الوضع لبيته عليهم ولقد اخطأ الواحد المتفسر وغيره  
من المتفسرين في ايداعهم تفاسيرهم مما اودعوه فيها انه لما بلغ في قرأه الى قوله تعالى  
ومنات الثالثة الاخرى التي السيطان في امنيتهم الى ان قال تلك الفرائض العلى وان شاعرتين  
في الناس في باب صفة النساء

في الدين وهذا المذكور هو ابو الفرج ابن الجوزي والواضعون للحديث اصناف واعظم ضربا قوم  
منسبون الى التمسك ووضعوا الحديث احسبا بالزعم الباطل فيقبل الناس موضوعا لهم ثقة  
بهم وركونا اليهم ووضعوا الزنادقة ايضا جملة ثم نهضت جماعة الحديث بكسفا عوارها  
ومجوعا رسا والمحدثه وقد ذهبت الكرامة والطاقنة المبتدعة الى جواز وضع الحديث في التفسير  
والشرايع وهو خلاف اجماع المسلمين الذين يقدرون في اجماع عمارة الواضع وتما وضع كلاما  
من عندك فروي مسندا او رجا احتكلام بعض الحكماء فرواه عن ابي عمير ورجل غلط انما  
توقع في كثرة الوضع من غير تعدد كما وقع لثابت بن كيسان في حديث من كثر صلواته  
بالليل حتى وضعت بالتهار قيل كان يخرج يحدث في جماعة قد دخل رجل حسن الوجه فقال  
الشيخ في اثناء حديثه من كثر صلواته بالليل الى اخره فوقع لثابت بن كيسان من الحديث  
فرواه ورواه عن ابي بصير بن ابي مرجم انه قيل له من اين لك عن علي بن ابي عمير  
في فضائل القرآن سورة سورة فقال اني رايت الناس قد اغرضوا عن القرآن واشتغلوا بغيره  
ومغازي محمد بن ابي الحنيفة فوضع حسية وبكلام حال الحديث الطويل الذي يروي عن ابي  
ابن كعب عن النبي في فضل القرآن سورة سورة بحث باحث عن مخبره حتى انتهى الى من  
اغترق بانه وجماعة وضفوه وان اثر الوضع لبيته عليهم ولقد اخطأ الواحد المتفسر وغيره  
من المتفسرين في ايداعهم تفاسيرهم مما اودعوه فيها انه لما بلغ في قرأه الى قوله تعالى  
ومنات الثالثة الاخرى التي السيطان في امنيتهم الى ان قال تلك الفرائض العلى وان شاعرتين  
في الناس في باب صفة النساء

في الناس في باب صفة النساء





والحديث الذي يروي عن ابي بن كعب وهو من برى في فضائل القرآن سورة سورة وقلا تفسر خلاصتها  
الامن عصم الله تعالى ومنه قولهم في حقا على خي شانه لا يحل لاحد ان يجنب في هذا المسجد غيره ويترك  
وفي حقا ابي بكر رضي الله عنه ما صبت الله في صدره من شئنا الا صيبته في صدره ابي بكر قال الشيخ وقد حثوا كثيرا  
في الحديث وجميع ما احتوت عليه موضوع منها الاربعون المسماة بالردعانية ومنها الوضايا المنسوبة  
الى النبي صلى الله عليه وسلم كلها موضوع ما خلا الحديث الا وهو ان شئ من عشرين شيئا من موثوق  
غيره انه لا يروي بعدى قال الشيخ تقي الدين ابن التيمية ما يروي اة اول ما خلق الله العقل فقال  
له اقبل فاقبل فقال له اذير فاذير فقال وعزتي ما خلقت خلقا اكرم منكم فبدل اذوبه اعطيه وكذا  
النواب وعليه العقاب ويسمونه ايضا القلم موضوع كما ذكر ابو جعفر العيني وابو هاشم البستي  
وابو الحسن الدارقطني وابن الجوزي وغيرهم فذلك التي عشر نوعا يختص بالفقهيين

**الباب الثاني في معرفة اوصاف الرواة ومن يقبل روايته وما لا يقبل**

ويمن احد انواع علوم الحديث واهتموا به التي عجز بين الصحيح والضعيف وفيها نصابها  
كثيرة منها ما اقره في الضعفاء ككتاب البخاري والنسائي والدارقطني وما اقره في الثقات ككتاب  
الثقاب لابن حبان ومنها ما اشركه ككتاب البخاري وابن ابي خزيمة وابن ابي حاتم وجزء الجرح  
والتعديل صيانة للشريعة ويجب على المتكلم الثبوت فيه فقد اخطأ غير واحد في جرحهم بما لا يجره  
وفي فضول **الاول** اجمعها بمرآة الحديث والفقه والاصور على انه يشترط فيمن  
يخرج حديثه العدالة والقبط فالوفاة فيه ان يكون مساعيا بالغا قلا سريامن اسباب

الفسق وهو ارم المروقة والقبط ان يكون شيقا حافظا ان حدث من حفظه ضابطا لكتابيه  
ان حدث منه عارفا بما يختل به المقع ان روي به ولا يشترط الذكورة والحريه ولا العلم بنفسه  
وعربيته ولا البصر ولا العدد **الثاني** يعرف العدالة بتخصيص عدلين عليها اويالينها  
فمن اشهرت عدلته من اهل النقل او غيرهم من العلماء وشاع الثناء عليه بها كفي كما ذكره النسائي  
والدراعي والشافعي واحمد والنباههم ويقبل تعديلا العبد والمرأة اذا كانا عارفين بما يقبل  
خير مما قاله الخطيب ويعرف ضبطه بان يعشير روايته بروايات الثقات المعروفين بالقبط والاثبات  
فان واقفهم غالباً وكان مخالفته نادرة عرفنا كونه ضابطاً ثبتاً وان وجدناه كثير الخلفه لهم  
عرفنا اختلال ضبطه ولم يخرج حديثه **الثالث** التعديل مقبول من غير ذكر سببه على المتدبر  
الصحيح المشهور لانه اسببه كثيرة يصعب ذكرها واما الجرح فلا يقبل الا مفسراً مبين السبب  
لاختلاق الناس فيها يوجب الجرح ولهذا اخرج البخاري ومسلم في صحيحه بعكس مولى  
ابن عيسى واسماعيل ابن ابي اويس وعاصم بن علي وغيرهم وخصيخ بسويد بن كعب وغيره  
وكل هؤلاء سبق القطن فيهم وذلك دال على انهم ذلوا الى ان الجرح لا يثبت الا مفسراً السبب  
فان قيل انما يقصد الناس في جرح الرواة ورد حديثهم على كتب الجرح والتعديل وقل ما يعرفون  
فيها البيان السبب بل يقتصر على قولهم فلان ضعيف فلان ليس بشي ونحوه او لهذا حديث  
ضعيف او غير ثابت ونحو ذلك فاشترط بيان السبب نفع الى تعطل ذلك وسد باب الجرح في  
الغالبه الجواب ان ذلك وان لم نعتمد في ايمان الجرح والحكم به فقد اعتمدنا في نودنا قبولنا

ابن عاصم بن علي بن كعب

ابن عاصم بن علي بن كعب

من قالوا فيه ذلك لانه ذلك او وقع عندنا منهم رتبة قوية ثم من انزاحت عنه تلك المصيبة  
 كحسنا عن حاله جئا او جيا لثقة بعد التي قبلنا حديثه ولم نوثقوا كالذين اخرجهم صاحبنا الصحيح  
 وغيرهما ممن تقدم فيهم الجرح **الرابع** يثبت الجرح والتعديل في الرواية بقول واحد على  
 الصحيح لان العدم بشرط في قبول الخبر فلم يشترط في جرح راويه ونفي له وان جمع في شخصي  
 جرح وتعديل فالجرح مقدم وان تعدد التعديل على الاصح لانه المعتد بالخبر عما ظهر من حاله والجارح  
 بخبر عن باطن فحق على المعتد **الخامس** اذا قال حديثي ثقة ان قصدي التعديل لا يجري  
 اذا لا بد من تعديني المعتد وسعيه وذلك لانه قد يكون ثقة عندنا وغيره قد اطلع على جرحه بما  
 هو جارح عند بل اضرايه عن شعيه قريب في القلوب وان قصدي مجرد الاخبار من غير تعديل  
 وسعاه لم يجعل روايته عندنا لانه يجوز ان يروي عن غير معتد في اذ قاله العام كل من روي  
 عنه فهو ثقة ثم روي عن من لم يسمه فانه يكون من كتابه غير ان لا تعديني ثمة لما من اتقا وليس  
 عمل العام او ثبته على وفق حديثه كما يصحح ولا يخالفه به جرحا في رواية قال القاضى العام  
 الذي من شأنه اشتراط العدالة في الرواية اذا عمل بخبر رجل لا شاهد له ولا متابيع يكون تعديلا  
 له اذا لم يكن عمله من باين لا جشهاط وذلك ان يعمل بالحديث الضعيف مخافة ان يكون صحيحا في نفس  
 الامر يجب العمل به **السادس** اللفاظ المشبهة في الجرح والتعديل اذ اللفاظ التفسير  
 فعلى من ثبت لاولي ان يقاربه وثقة او متفق او ثبت او حجة او يقاربه العدل حافظ اوصيايط  
 فهو ممن يوجب حديثه الثانية صدوق او حجة الصدوق اولا ليس به فهو ممن يكتب حديثه  
سنة عن كونه مبالغا في الصدوق وهو ابو بصير من صدوق

وينظر فيه

وينظر فيه لانه سده العبدان لا يشعر بالقبض فينظر ليعرف ضبطه وقد تقدم  
 بيان الاعتبار وعن ابي سعيد قال حدثنا ابو خزيمة فقيل له ان ثقة قال كذا صدوقا  
 وكان ما حوثا وكان خيرا وهو ثقة مثله كقصة وكفان الثالثة اذا قيل يوجب فهو ككاتب  
 حديثه وينظر فيه قبله قريب منه روي عنه الناس الرابعة صالح الحديث فانه يكتب  
 حديثه للاعتبار قبله مثله هو وكذا وكمع ابن مسعود في حق رجل ضعيف الحديث هو  
 رجل صدوق فيقال جعل صالح الحديث والفاظ الجرح ايضا على مراتب اولها  
 موثقة الحديث فهذا يكتب حديثه وينظر اعتبارا قال التمار فخطي اذا قلت لبيح فلا يكون  
 سائطا وكذا مجربا بشئ لا يسقط العدالة وقيل ومثله مغرب الحديث او مضطرب  
 الحديث اولا ينجح به او محمول الثانية هو ليس بغوي فهو بمنزلة الاولى في كذب  
 حديثه الا انه دونه في القوة فلهذا مثله ليس بذلك اولى بذلك القوي الثالثة  
 ضعيف الحديث هو دون الثاني لا تطرح بل يعبر بالربعة هو مذكور الحديث او هو  
 ذاهب الحديث او كتاب فهو حافظ لا يكتب حديثه **السابع** لا يقبل رواية من  
 من عرف بالمشاهدة في سماع الحديث اذا سماعه كمن بنام حالة السماع او يستقل  
 عنه او يحدث لانه اصل صحيح او من عرف بقول للثقلين في الحديث من غير كتب  
 وحفظ او بكثرة الشهوة في روايته اذا لم يحدث من اصل صحيح او من كثر في الشواذ  
 والمنكيات حديثه قال ابن الميثاق واهل بيت حبل الحديث وغيرهم من غلط

في حديثه فيمن له غلطه فليترجع وامر على غلطه تقطع روايته قال ابن الصلاح  
هذا الذي قالوه لعله اذا ظهر منه ذلك عوجه العناد فان لم يكن عنادا بان يكون  
عوجه للتبديل في البحث فغيبه نظرو ولا يكن باذني نفاست لا يتخل معهما الكلام  
وكان بعضهم ذاك فلان وهو بنعس وعلان ويكتب **الناشر** من غلط  
لخرق او ذهب بصره او لغرض ذلك فيقبل ما روى عنه قبل الاغلاط ويرد ما بعد  
وما سئل فيه ايضا فتمسك عطاء ابن السائب حتى جابروا ابته الا كما برعته كالنوك  
وكعبه قال اللطمان الاحدي بنين سمعنا ثعبه باخرة عن زاذان ومثيهم ربيعة  
الذازي شيخ مالكا في اخذ عمره ومثيهم سفيان بن عيينة قبل موته يستنسين  
**التاسع** في رواية المجهول الحار هو اقسام ثلاثة احدها مجهول العدالة  
ظاهرا وباطنا فلا يقبل عند الجاهل شبرونا فيها مجهول العدالة باطنا ظاهرا وهو  
المستور المختار في قوله وقطع به سلمه الزاذي وعليه العرف اكثر ثبت الحديث المشهور  
فمن تغادم عهدهم وتعدت مقدمهم لانه امدل اخبار مبتدئ على حد الظن  
بالداوي والسلم ونسب لاهاديت مطلع كل واحد معرقة الباطن متعذر  
بخلاف الشهادة فانها يكون عند الحكم ولا يتعدت عليهم ذلك فاعين قبيح  
العدالة في الظاهر والباطن والناشر لها مجتمعا لعين وهو كل من لم يقد  
العلاء ولم يعرفه حديثه الا من جهة راو واحد قاله الخطيب قال ابن الصلاح

ومثيهم عبد الرحمن بن  
عبد النبي بن عبد الله  
ابن مسعود في ايام المهدي

من يقبل

من يقبل رواية المجهول العدالة لا يقبل رواية المجهول العيني وقال ابن عبد البر من لم يرو  
عنه الا واحد فهو مجهول عندنا لان يكون مشهورا بغير حمل العلم كما كذبنا دينار في الزند  
وعمر بن معدى كبر في الخبره قاله الخطيب ولعل ما رفع الجهراته ان يروى عنه اثنان من المشهورين  
بالعلم قال ابن الصلاح رد اعلى الخطيب قد خرج البخاري في صحيحه عن مرداس السلمي ولم يرو  
عنه غير قيس بن ابي حازم ونسلم بن ربيعة بن كعب بن اسلم ولم يرو عنه غير ابي سلمة وذكره قيس بن  
مشيما المخروجه عن لسان الجهراته برواية واحد والاولى في ذلك كالتالي في الاكتفاء بتعديل  
واحد قال الشيخ محي الدين مجيبا عنه الصواب ما ذكره الخطيب فهو لم يقبل عن اجتهاده بل  
نقل عن ابن الحديث ورد الشيخ عليه بما ذكره بحيث لانه شرط في المجهول ان لا يعرفه العلماء  
وتذاك مفروقان عندنا العلم به مشهور ان فرد اس من اصل بيعة الرضوان وربيعه من انزل  
الصفة والقهاية كلهم عدول فلا يقبل الجهراته باعبارهم لو ثبتت احوال الجواب مسلم  
في حق الصحابة ولين سفيان كعبا يرفع قوله فالتالي في ذلك كالتالي في الاكتفاء بتعديل  
واحد وقد تفرقة العدد لم بشرط في قبول الخبر ولا جرح الراوي وتعدله على المذهب الصحيح  
وكذلك لا بشرط في رفع الجهراته **فخر** يقبل من عرفت عينه وعد الله وان جهر اسمه ونسبه  
**العاشر** المبتدع الذي لم يكثر يبد عنه فيه ثلثة اقوال قبل لا يقبل روايته مطلقا كالنفسه  
فكما استوى في الكفر المتأور وغير المتأور يستوى في الفسقة المتأور وغيره وقيل ان لا يستعمل  
الكذب لشدة مذنب قبلك وان لم يخطأ كما في خطابه من الرافض لم يقبل ويقضى بهذا الشافعي  
اي ينسب

على ان الرواية في نسخة في صحيحه ما يدل  
من قوله مجهول برواية واحد  
عنه

وقيل ان كان داعية فلهذا لم يقبلوا الا خبرا وهذا الذي عليه اكثره قال بعض اصحاب الشافعي اختلفوا  
 اصحابنا في غير الداعية وانفقوا على عدم قبول رواية الداعية وقال ابو حاتم ابن حبان لا يجوز  
 الاحتجاج بالداعية عند اثبات قاطبة لاختلافهم في ذلك والمذهب لا يورثهم <sup>وغيره من مطلق</sup> جدا  
 في التصحيح وغيرهما من كنياسة الحديث الاحتجاج يكفيهم المبتدعة غير الداعية **الحادي عشر**  
 الثابت من الكذب وغيره من اسباب التسف يثبت روايته الا الثابت من الكذب في حديث رسول الله  
 فلا يقبل روايته ايداء ان حسنت نوبته كما قاله احمد بن حنبل واليهدي شيخ البخاري والقبر في  
 الغيبة الشافعي واطلق القبر في فارق من اسفطنا خبره من امر الشغل كذب وجدناه عليه  
 لم نقد لقبوله بنوثة يظهرها ومن فجعنا نقله لم نجعله قويا بعد ذلك قال ذلك مما اقرت فيه  
 الرواية والشهادة قال ابو المظفر السمعاني من كذب في خبر واحد وجب سقاط ما تقدم من حديثه  
**الثاني عشر** اذ روى ثنية عن ثنية حديثا وروى عنه فنفاه فان كان جائزا بنفيه بان  
 قال ما رويته او كذب علي او نحوه وجب رد ذلك الحديث ولا يقدح ذلك في باقي رواياته فان قال  
 لا انرفه او لا ذكره او نحوه لم يقدح ذلك في هذا الحديث ايضا المختار ومن روى حديثا ثم نسب  
 لم يستطع العمل به عند جمهور الحديثيين والفقهاء والمنكتهين وقال بعض اصحاب ابي حنيفة يجب  
 اسقاطه ونوا عليه رد حديث اذا تكلم المرأة بغير اذن ولتبا فنكاحها باطل وحديث  
 ابي هريرة في القضاء بالنساء واليهي والقحيح قول الجهمي لان المراد عنه بصد وانسيا  
 والراوى عنه ثنية جائز فلا يرد روايته بالاحتمال وقد روى كثير من الاكابر احاديث نسوها

فقد تواترها

فقد تواترها عنده سمعها منهم فيقول احداهم حدثني فلان عن فلان وقد جمع الخطيب  
 ذلك في كتابه المعروف وله اكثر الكافي وغيره من العلماء الرواية عن الالهياء **الثالث عشر**  
 اختلفوا في من اهدى على القديك اجرا فقال قوم لا يقبل روايته وقول احمد بن حنبل  
 ولا يثبت به راوية وله خاتم الرازي لانه ذلك تجرم المروءة عرفا وينظر في اليه ثم ورقت  
 في ذلك ابو نعيم الفضل بن ذكوان وعلي بن عبد العزيز المكي وآخرون فبطلت اجرا فاعلم القرآه  
 وكان ابو الحسن النعماني ياقده الجرح على الحديث لانه يخرج ابا يحيى الشيرازي افنا ويجوزها  
 لكون اصحاب الحديث كانوا ينعونه الكسب لعابله **الرابع عشر** اعرضنا لتاس في هذا الاصل  
 عن مجموع الشروط المذكورة واكتفوا من عدالة الراوي بكونه مسلما وفيه ضبط  
 بوجود سماعه متبنا بخطه في رواية ورأيت من اصحابه فواقف لا ضل في حقه واقفي اليه في ذلك  
 بات الحديث الصحيح وغيره في جميع كتب ائمة الحديث فلا يثبت بشئ منه عن جمهوره وان اجاز  
 ذلك في بعضه اقول ان البخاري جمع في كتابه الاحاديث الصحيحة ولم يستوعبها فذكرها في مسيل  
 ماصح عند وزاد عليه ثم بقيا ابوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه ذكروا من الصحيح  
 والضعيف ما ذهب عنهم او ذلك ائمة الحديث محفوظون ان يثبت بشئ من الالهياء عن  
 جمهورهم لضمان صواب الشرع ففظها والقصدي بالجماع بقاء سلسلة الامتداد المخصوص  
 بهنذ الالهياء الله تعالى **الباب الثالث** في تحمل الحديث وطرق نقله وضبطه  
 وروايته وفيه ثلثة فصول **الفصل الاول** في اساليب القول بهي القول قبل

ان فلا يثبت بشئ من الالهياء عن جمهوره وان اجاز ذلك في بعضه اقول ان البخاري جمع في كتابه الاحاديث الصحيحة ولم يستوعبها فذكرها في مسيل ماصح عند وزاد عليه ثم بقيا ابوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه ذكروا من الصحيح والضعيف ما ذهب عنهم او ذلك ائمة الحديث محفوظون ان يثبت بشئ من الالهياء عن جمهورهم لضمان صواب الشرع ففظها والقصدي بالجماع بقاء سلسلة الامتداد المخصوص بهنذ الالهياء الله تعالى

ولا يحض

الاسلام وقيل البلوغ ومنع النان قوم واخطوا بالانفاق الناس عابوز رواية الحسن  
 والحسين وابن عيسى وابن الزبير والنعمان بن بشير وغيرهم ولم ينزل الناس بسبعون القبيان  
 واطلعا في الزمان الذي يصح فيه سماع القبي قال القاف عبا من هذا نزل الصنف  
 يعني اورد البخاري حديث محمود بن الربيع باب في صحيح سماع الصف وسن محمود بن محمد بن ابي  
 في ذلك خمس كني وهاهنا محمود بن الربيع الذي ترجم البخاري فيه باب متى يصح سماع  
 القصر وقيل كان ابن ابي يحيى ومما هو الذي استقر عليه عمل المتأخرين يكتبون لابن يحيى  
 ولم دون حفص او اخضر وقيل الصواب ان يعبر كل صغير بحاله في كان ذمها للخطاب  
 ورد الجواب حتى ناسماعه وان كان له دون خمس ونقل ذلك عن احمد بن حنبل وموسى الجاه  
 وان لم يكن كذلك لم يصح سماعه وان كان ابن يحيى وقد نقل ان صبي ابن اربع كني  
 حمل الى المأمون وقد قرأ القرآن ونظر في الراي غير انه اذا جاءه يبكي وحاصله ان القاضي  
 اعتبر كذب السرة وبعضهم اعتبر الحاله وهو الصحيح فلا بد حديث محمود اشكالا  
 على القول الصحيح لانه على اثبات سماع من هو مثله في السن والذكاء ولا يبدل  
 على نفي سماع من كان دونه في العموله ذكاء وفطنة قال ابو عبد الله الزبير بن سفيان  
 كتب في حديث بعد عشر من سنة لاقها بمجمع العقده وقال موسى بن يرون اهل البصرة  
 يكتبون لعشر كني واهل الكوفة لعشرين واهل الشام لثلثين والصواب في هذا  
 الزمان ان يستكثر سماع الحديث بل سماع الصغير من اول زمان يصح فيه سماعه  
 لان الماحوظ الآن ابقاد سلسلة الاسناد فحسب وان يستعمل يكتب الحديث وتقييده

فقال صبيانا

من صبي

من حين تأتله لذلك ولا يخص المتأتم في سن خصوص لاختلاف ذلك باختلاف الاشياء  
**فرع** يجوز رواية الكا بر عن الاصل غير فلا يتوهم كون المروي عنه كبر افضل  
 لانه الاغلب ونوعا على اقسام الاول ان يكون الراوي اكبر سنا واقدم  
 طبقة كالنهرى عن مالكه وكان نهرى عن الخطيب والثاني ان يكون اكبر قدرا من المروي  
 عنه بان يكون حافظا عالما والمروي عنه بخان اويا كما ذكر عن عبد الله بن دينار والثالث  
 ان يروي لعالم الشيخ عن صاحبه او تلميذه كعبد الفتي عن الصوري وكالبرقالي عن الخطيب  
 ومنه رواية الصحابة عن التابعين كالعبادلة وغيرهم عن كعب لا خبار **الفصل الثاني**  
 في طرق تحمل الحديث وهي سبعة الطرق الاول السماع من لفظ الشيخ سواء كان  
 اخلدا ام حديثا وسواء كان من صفته او من كتابه وهذا ارفع الطرق عند المجاهدين  
 قال الخطيب ارفع العبادات في ذلك سمعت عم قتيبة وحدثني فانه لا يكاد احد يقول  
 سمعت في احاديث الاجازة والمكاثبة ولا في تدبير ما لم يسمعه وكان بعض ائمة  
 العلم يقول فيما اجزله حدثنا وروى عن الحسن انه كان يقول حدثنا ابو يريرة وحدثنا  
 انه حدثت اهل الحديث المدينة وكان الحسن اذا ذكروا بها الا انه لم يسمع منه شيئا ثم  
 ينو ذلك اخبرنا وهو كثر في استعمال الحفاظ حتى جماعته من اهل العلم كانوا لا يكادون  
 يستعملون فيما سمعوه من لفظ من حدثهم الا اخبرنا وذكر الخطيب كان عبد الرزاق  
 يقول اخبرنا فيما سمع حتى قدم احمد بن حنبل وحدثني بن زبويه فقال له قل حدثنا

الضواير  
حدثنا

وقال ابن الصلاح لهذا الاختلاف كذا قيل ان يسبح تخصيفا خبرنا بما فرغى عن الشيخ  
فحينئذ يكون فوق حد ثنا قال الخطيب ثم يثبوا خبرنا انبأنا ونبأنا وبقيل في الاستعمال  
قال القاضي ابن جماعة لا سيما بعد غلبت في الاجازة قال ابن الصلاح  
حدثنا واخبرنا ارفع من سمعت من جهة اخرى وهي انه ليس في سمعت دلالة على الشيخ  
روى له الحديث وخطبه به وفي حد ثنا واخبرنا دلالة على انه خاطبه به ورواه له قال القاضي  
ابن جماعة وقد يرد هذا بان سمعت صحيح في سماعه بخلاف اخبرنا لا استعماله في الاجازة عند  
بعضهم اقول بانه من الرواية مقصود الشيخ من قوله من جهة اخرى غير ما عليه اصطلاح  
العلم الحديث بل بحسب اللفظ والفرق الباري الى قوله كان ابو القاسم مع نفسه وحلوه غيرا  
في الرواية وكان البرقاني يجلس بحيث لا يراه ابو القاسم ولا يعلم بحضوره فسمع منه ما حدثت  
به غيره فلذلك يقول سمعت ولا يقول حدثنا ولا اخبرنا لان قصد بالرواية غيره واعاقلنا  
او ذكر لنا فلان فمن قبيل حدثنا لكتبة بما سمع في المذاكرة في المجالس والمناظرة بين المتصدين  
اسبقا والبن من حدثنا واوضح العبارات فلان فلان ولم يقل لي اولنا ومع ذلك فهو مجرب  
على السماع اذا تحقق لقاءه لاسيما ممن عرفنا انه لا يقول ذلك الا فيما سمعه وخصم الخطيب  
عمل ذلك على السماع ممن عرفنا من عادته انه لا يقول ذلك الا فيما سمعه والمخوف الموقر انه  
ليس بشرط وان اعلم الطريقة الثانية في القراءة على الشيخ وبسمها اكثر قد ماد الحديثي عن فضالة  
القارئ يعرضه على الشيخ سواء قرأ هو ام غيره وهو يسمع وسواء قرأ من كتاب ام حفظ ورواه

كان

كان الشيخ يحفظه ام لا اذا كان يمسك اصله هو او ثفة غيره وهي رواية صحيحة باتفاق  
خلاف البعض من لا يعتقد به واختلفوا في اة القراءة على الشيخ مثل السماع من لفظه في المرتبة  
او فوقه او دونه فنقل عن ابي حنيفة وما كرو غيرهما لوجه القراءة على الشيخ ويروى عن مالك  
واصحابه واشباهه من علماء المدينة اتماسوا وهو مذهب معظم علماء الحجاز والكون والبخارى  
والقاضي نرجح السماع من لفظ الشيخ وهو مذهب الجمهور من اهل المشقة اقول لعل  
الوجه فيه ان الشيخ صح خليفة رسول الله وسفيره الى امة والافذ منه كالاخذ منه صلوات  
الله وسلامه عليه **فروع** الاثر العبارة في الرواية بهذا الطريق على مراتب  
احوطها ان يقول قرأت على فلان او قرأت عليه وانا اسمع فاقتر الشيخ به وبتلوه قول  
حدثنا واخبرنا مقبلا بفيد قراءة عليه ونحو ذلك واختلفوا في جواز استعمال حدثنا واخبرنا  
مطلقين فممنع ابن المبارك واحمد بن حنبل والنسائي وغيرهم وجوزهما الزهري وما كرو وغيرهم  
ابن عيينة وغيرهم وهو مذهب البخاري والمذنب الثالث انه يجوز اطلاق اخبرنا ولا يجوز اطلاق  
حدثنا وهو مذهب الشافعي واصحابه ومسلم وجمهور اهل المشقة وهو الشائع الغالب لان  
لان حد ثنا فيه اشعار بالنطق والمشافهة بخلاف اخبرنا ومن احسن ما يحكى فيه ان ابا جهم  
قرأ على بعض السهوي ممن سمع من الغبري قراءة عليه صحيح البخاري وكان يقول له  
في كل حديث حدثكم الغبري فاما فرغ من الكتاب يسمع الشيخ يذكر انه انما سمع الكتاب من  
الغبري قراءة عليه لاسماعه فاعاد ابو حاتم قراءة الكتاب كله وقال له في جميع خبركم

في القراءة على الشيخ

في طريق السماع من لفظ الشيخ مطلقا

الغرهي الثاني يستحب ان يقول في حقه وحدثني وفيها  
 سمع مع غيره حدثنا وفيما قرأ عليه بنفسه اخبرنا وفيما قرأ عليه وروي سمع اخبرنا وروي  
 نحوه عن ابن وهب و افنار الحكيم وحكاة عن اكثر مشايخه و ائمة عصره فان شك  
 فاختار ان يقول حدثني او اخبرنا و نقل عن يحيى القضاة ما يفتي جواز حدثنا واخبرنا  
 مطلقا فان قالوا سمع وحدثنا واخبرنا ولما سمع في جماعة حدثني واخبرنا جاز الثالث  
 اذا قرأت على الشيخ وقلت اخبرني فلان او قلت اخبرنا فلان ولو مضى فان لم يرد منك  
 ولا مكره صح السماع و جازت الرواية به وان لم ينطق الشيخ على الصحيح و بشرط بعض  
 الشافعية كسلهم و ابي اسحق الشيرازي و ابن الصباغ و بعض الظاهرية نطقه و بشرط  
 بعض الظاهرية اقرانه عند تمام السماع قال ابن الصباغ وله ان يعمل به وان  
 يرد به قائلا قرأ عليه و روي سمع وليس له ان يقول حدثني و اذا كان اصل الشيخ حالة  
 السماع في يد موثوقا به من غير ما يقرأ ان لم يكن كذلك كان كانسان الشيخ سواء كان الشيخ  
 يحفظ ما يقرأ ام لا و هذا هو الصحيح و قيل ان لم يحفظه الشيخ لم يصح السماع و هو مردود  
 لعدم الحديث على خلافه فان كان الاصل بيد القارئ و هو موثوقا به و معرفته فاقول  
 بالصححة وان لم يكن الاصل بيد موثوقا به و لم يحفظه الشيخ لم يصح السماع الرابع  
 لا يجوز في الكتاب لو تعلقه اذا زويت ابدان حدثنا باخبرنا ولا عكس ولا سمعنا يا هذا ولا  
 عكس لاحتمال ان يكون من قال ذلك ممن لا يري النسبوية بينهما فان كان يري ذلك قال ابدان

عند النسبوية مبني على الخلة المشهورة رواية الحديث بل يجب اداء الفاظه او يجوز نقل  
 معناه فمن جواد آء المعنى من غير نقل اللفظ يجوز ابدان حدثنا باخبرنا وعكسه ومن لم يجوز  
 لم يجوز الابدان وعلى هذا التفصيل وسمعه من لفظ الشيخ الخامس يستحب للشيخ ان  
 يجيز للسامعين رواية جميع الكتاب الذي سمعوه وان كتب لاحد خطه كتب سمعته في واجهات  
 له روايته عن كماله كان بعض الشيوخ يفتيهم وقالوا لا بد من الابدان في السماع عن الاجازة  
 لانه قد يغلط القارئ ويقفل الشيخ او يغلط الشيخ ان كان القارئ ويقفل السامع فيجب له  
 ما فانه بالاجازة و اذا عظم مجلس الحديث فبليغ عنه المستعمل فيهل يجوز لمن سمع المبلغ دونه  
 المولى ان يروي ذلك عن المولى ذيب جماعة من المتقدمين الى جواز ذلك و يمنع ذلك المحققون  
 وهذا هو القواب النساء للشيخ يصح ممن يوراء حجاب اذا عرف صوتها ان حدثت  
 بلفظه او عرف حضوره ان قرأ عليه و يكتفي في تعريفه بذلك خبر ثقة لهذا هو القواب وقد كانوا  
 يسمعون من عائشة رضي الله عنها وغيرهم من ازواج النبي من وراء حجاب و يروونه عندها  
 اعتمادا على الصوت و احتجوا بقوله ان ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن  
 ام مكتوم النساء يصح اذا قاله الشيخ بعد السماع لانه عني او رجعت عن اخباره به او  
 نحو ذلك و لم يستدل الى خطأ او شك او نحو بل منه من روايته عنه ولو فحق بالسماع قويا  
 فسمع غيره منهم بغير علمه جاز له ان يروي عنه و عن النساء ما يؤخذ به بالتحريم عنه ولو قاله  
 الشيخ اخبركم ولا اخبر فلان لم يضره و جاز له روايته الطريقة الثالثة الاجازة قال ابن قاسم

صاحب مجلس اللغة  
 صاحب مجلس اللغة

الاجازة مأخوذة من جواز الماء الذي يستقاه الخالد من الماشية والحديث بقوله من اجزى فلان  
 فاجازوا اذا اسقاه ما حاشيه او ارضه وكذا طالب لعلم يستخير العالم علمه فيجوز له  
 فعلى هذا يجوز ان يعنى اللفظ بغير حرف الجر ولا ذكر رواية فيقول اجزيت فلا تسمى وعلة  
 فاذا قال اجزيت له سموعاتي وقيل الاجازة اذن فعلى هذا يقول اجزيت له رواية سموعاتي  
 فاذا قال اجزيت له سموعاتي فهو على حذف المضاف **والاجازة** انواع الاول اجازة معية  
 لمعية كاجزيت كتاب البخاري مثلا او اجزيت فلانا جميع ما <sup>رواية سموعاتي</sup> شتمت عليه فذكرتني ونحو ذلك  
 فهذا اعنى انواع الاجازة المحمودة عن تداوله كتابه والتصحيح عند الجمهور من العلماء والمحدثين  
 والفقهاء جواز الرواية بالاجازة مطلقا وادعى ابو الوليد الباجي الاتفاق عليه وحكى الخلاف  
 في العماليها وغلط فيها حكمه من الاتفاق لما منع جماعة من المحدثين والفقهاء والاصوليين  
 احدى الروايتين عن الشافعي وقطع به من اصحاب القاضيان حسبي والمأوردى ومن الحديثين  
 ابراهيم الحرفي وابو الشيخ الاصمغاني واخرج المحدثين باقيا اخبارهم عن رواية جملته فصحح كما  
 لو اخبر به تفصيلا واخبر به لا يفتقر الى النطق صرحا كالقراءة عليه وقال بعض ائمة الظاهر  
 هو كما لم يرد في الرواية بهما ولا يجب العمل به وهو موجود عليهم الثاني اجازة معية في غير  
 معية كقول الشيخ اجزيت له سموعاتي او روايتي <sup>والمعنى</sup> على جواز الرواية بهما وجوب  
 العمل الثالث اجازة العموم كقولهم اجزيت له سموعاتي او روايتي زمانا وما يشبهه  
 واختلفوا في هذا فيجوز بها الخطيب مطلقا فان ثبتت بوصفها خاصا فادى بالجواز وجوزها

القاضي

القاضي ابو الطيب لجميع المسموعات الموجودة عند الاجازة الرابع اجازة العموم كقولهم  
 اجزيت لمن يولد لفلان وفيها خلافا فاجازها الخطيب وحكاها عن ابن الفراء الخليلي وابن عمير  
 المالكي لانهما اذنوا وانظما القاضي ابو الطيب وابن الصياغ وهو الصحيح لانها في حكم الاخبار  
 ولا يصح اخبار العموم وقولهم انها اذن وان ستمناه فلا يصح ايضا كما يصح الوكالة  
 للعموم اما لولو عطفه على الموجود فقال اجزيت لفلان ولم يولد له او اجزيت لـ  
 ولقبيل ونسلا فقد جوزها ابن ابي داود وهو اولى بالجواز من العموم المحمودة عندنا  
 اجازة واجاز ابو حنيفة وماله في الوفاء القسيمي واجاز الشافعي الثاني دون الادة  
 والاجازة للفظ الذي لا يمتد صحبة قطوعه القاضي ابو الطيب قاله الخطيب وعليه  
 عندنا شيئا يجزى من الاطفال الغيب وليسألون عن اسنانهم وغيرهم ولا لها ايات  
 للرواية والاباة تصح للعاقدة وغير العاقدة الخامسة اجازة الجواز كقول الشيخ اجزيت  
 للجازاتي او اجزيت لك ما اجزى واو الصحيح الذي عليه العمل جواز به قطع الحفاظ الاعلام  
 وكان ابو الفتح يروي بالاجازة عن الاجازة وزعموا الى بنين اجازات تلك وينبغي ان يروى  
 بهما ان يأتى كهيئة اجازة شيخ شيخه لتلا يروى ما لم يندرج تحتها فاذا كان صورة اجازة  
 شيخ شيخه اجزيت له ما صح عندنا من سماعي قرأ في بيتنا من سماعي شيخ شيخه فليس له ان  
 يروى عن شيخه عن شيخه حتى يستبين انهما كانا قد صح عند شيخه كونه من سموعاتي شيخه  
 الذي تلك اجازته ونداء دفته حسنة واسم **فرعان** الاول انما يستحسن

الاجازة اذا كان المحيز عالما بما يجيزه وَاَجْزَلُهُ مَنْ أَهْلُ الْعِلْمِ لِأَنَّهَا تَوَكَّفُ بِحَاجِ  
 إِلَيْهِ أَمَّا الْعِلْمُ فَكَثْرَتُهُ بَعْضُهُمْ وَحُكْمُهُ لَدَى مَنْ مَالَهُ وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ لَمْ يَصْحَحْ أَهْلُهَا  
 لِأَنَّهَا تَوَكَّفُ بِحَاجِ فِي الْقِنَاعَةِ وَفِي مَعْنَى لَا يَشْكُلُ لَمَنَادَهُ الثَّانِي يَبْعَثُ لِلْمَجِيزِ بِالْكِتَابِ  
 أَنَّهُ يَنْقَطِعُ بِهَا فَإِنْ أَتَى عَلَى الْكِتَابِ مَعَ ضَمٍّ لَا جَزَاةَ صَحَّتْ كَمَا أَنَّ سَكُونَهُ عَشْرٌ  
 الْقِرَاءَةُ عَلَيْهِ أَجْبَدُ وَإِنْ لَمْ يَنْقَطِعْ كَتَبَتْهَا دُونَ الْمَقْرُونِ بِهَا الْعَرَبِيُّ فِي الرَّايِغِ الْمُنَادِلَةِ  
 وَهِيَ نَوْعَانِ أَحَدُهُمَا الْمَقْرُونَةُ بِالْأَجَاذَةِ وَهِيَ أَعْلَى أَنْوَاعِ الْأَجَاذَةِ كَمَا تَقْدَمُ ثُمَّ لِيُهَا  
 صَوْتٌ مِنْهَا أَنْ يَنْقَطِعَ إِلَيْهِ أَمَّا سَمَاعُهُ أَوْ فَرَعًا مَقَابِلًا بِهِ وَيَقُولُ هَذَا سَمَاعِي أَوْ رَدَائِي  
 عَنْ خَلَاءِ قَارِيهِ عَنِ أَذْهَبْتَ لِلدَّوَابِّ يَبْقِيهِ فِي يَدَيْهِ مُلِيكًا أَوْ إِلَى أَنَّهُ يَنْسَخُهُ  
 وَمِنْهَا أَنْ يَنْوَلَّ الطَّالِبُ لِيُخْبِرَ سَمَاعَهُ فَيَنْتَابِلُهُ دِيهِ عَارِفٌ مَنِقَطِعٌ ثُمَّ يَنْوَلُّهُ  
 الطَّالِبُ يَقُولُ هُوَ حُدُوثِي أَوْ رَدَائِي فَارِدَعِي وَكَيْ عَرَبِيٍّ لِحَدِيثِ أُمَّةٍ كَحَدِيثِ  
 هَذَا عَرَضًا وَذَلِكَ أَنَّ الْقِرَاءَةَ عَلَى الشَّيْخِ بِسَمْعِهِ عَرَضًا أَيْضًا فَلَيْسَ هَذَا عَرَضُ  
 الْمُنَادِلَةِ وَذَلِكَ عَرَضُ الْقِرَاءَةِ وَمِنَ الْمُنَادِلَةِ كَالسَّمَاعِ فِي الْقُوَّةِ عِنْدَ الزُّهْرِيِّ وَطَائِفَةٍ  
 وَقَالَ الزُّهْرِيُّ وَجَمَاعَةٌ أَمَّا مَنْ خَطَّ عَنْ السَّمَاعِ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَقَالَ الْحَاكِمُ وَعَلَيْهِ عَرَبِيًّا  
 أَعْتَنَّا وَإِلَيْهِ تَدْبِيرٌ وَمِنْهَا أَنْ يَنْوَلَّ الشَّيْخُ سَمَاعَهُ وَيَجِيزُهُ ثُمَّ يَسْكِي الشَّيْخَ وَيُودِعُهُ  
 مَا سَبَقَ فَذَا وَجَدَ ذَلِكَ الْأَصْلَ أَوْ مَقَابِلًا بِهِ مَوْثُوقًا عَوَاقِفُهُ جازِلُهُ رِوَايَتُهُ وَلَا يَبْظُرُ فِي ذَلِكَ  
 كَثِيرٌ مِنْ تَعَالَى الْأَجَاذَةِ الْمَجْرُودَةِ فِي مَعْنَى وَصَرَّحَ بِذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ أُمَّةِ الْعُقَمِ وَالْأَصُولِ وَالْمَنْبُوتِ

الحديث

الحديث قديمًا وحدثنا فيرون لها من رواية معوية <sup>و</sup> منها ان يانته لطالب بنسخه ويقول  
 لئلا روايتك فناولنيه واجزنا روايتي فيجب اليه من غير نظر وتحققا لروايته فهذا باطله  
 فان وينا خبر الطالبي ومقرنه اعلمه وصحت الاجازة كما يعتمد قرانه ولو قال له  
 حدثني عما فيه ان كان روايتي مع برادتي من الغلط كان جائزًا حسنا الثاني المجرد  
 عن الاجازة ولو ان بناوله كتابا ويقول بهذا اسماعلي مقتصرًا عليه فالصحيح انه  
 لا يجوز له الرواية بها وبه قال الفقهاء واصل الاصور وعاوان من جوزه من الحديثي  
**ف** جوزه الحديثي ومالك اطلاق حديثنا واخيرنا في المناولة وهو  
 لا يبعد سبب من يجعله من المناولة المقرونة بالاجازة سماعًا وعن ابي نعيم الاصفهاني  
 والمنزلي وغيرهما جوازها في الاجازة المجردة عن المناولة والصحيح الذي عليه  
 الجمهور والله المحرر المنع من ذلك وتخصيص ذلك بعبارة شاعر بالاجازة كقولنا  
 اجازة او مناولة او اذنا او اجازتي او ناولني وشبه ذلك واصطلاح قوم من المناولين  
 على اطلاق البان في الاجازة واخباره قوم وماه اليه البيهقي وقال ابن عمدة ان كل قول  
 البخاري قاله في فروعهم ومناولة الطريق الخامس المكتوبة وهي ان يكتب منوعًا  
 لغائبًا وحاضرًا خطه او ياذن بكتيبته وهي ايضا ضربان مقرونة بالاجازة يان يكتب  
 اليه اجزلا ما كتبه اليه او لك او كتبت به اليه ونحوه من العبارات ومنها في القصة  
 والقوة كالمناولة المجردة ومجردة عنها بان يكتب اليه الشيخ قاله حدثنا فلان وقد



**الفصل الثالث**

لو وقف العمل على الرواية لانسد بابها لتعذر بشرط الرواية  
في كيفية رواية الحديث وفيه انواع الاصل سنة تقوم في الرواية فخرطوا وسائل  
آخرون فخرطوا فقال بعض المستدبين لا يحى الالفهار واه من حفظه روى ذلك عن ابي حنيفة  
وماكدو القبيد لاني وقال بعضهم يجوز من كتابه الا اذا اخرج من يد وفاه بعض المستدلين  
يجوز الرواية من نسخ غير نقابته باصولهم فيعلمهم الحكم بحججهم وبنواكهم وتعاظاه  
توهم من الكبر العلماء والقضاة والصواب ما عليه الجمهور ولو التوسط بين القراط  
والنزيه فاذا قام في العمل والضبط والمقابلة بما تقدم جازت الرواية منه وان غاب  
عنه الكتاب اذا كان الغالب سلامة من التفسير والاسماء ان كان ممن لا يخفى عليه تغييره  
غالب الثاني الضمير اذا لم يحفظ ما سمعه فاستعان في ضبطه بنسخه وحفظ كتاب  
واحناط عند القراءة عليه بحيث يغلب على خالته سلامة من التفسير صححت روايته  
والبصره الامي كالضرب الثالث لو وجد في كتابه خلافا حفظه فان حفظ منه رجع  
اليه وان حفظ من غير الشيخ اعتمد على حفظه ان لم يشكك وحسن ان يذكرها معا  
فيقول حفظه كذا او في كتابه كذا او ان قاله فيه غيره قال حفظه كذا او قال فلان كذا  
ولو وجد سماعة في كتابه ولم يذكره فعن ابي حنيفة وبعض الساقية لا يجوز له  
روايته ومنهيب الشافعي واكثر اصحابه واي يوافق ومحمد جواز ما ولو القاصح  
بشرط ان يكون السماع بخطه او بخط من يوثق به والكتاب مصون يغلب على النظر

سلامة من التفسير بحيث يسكن اليه نفسه وانه اعلم الرابع قاله في شرح السنة ذهب  
قوم الى اتباع لفظ الحديث منهم ابن عمر وهو قول القاسم بن محمد بن سيرين ورجاء بن جروة  
وماكروا بن انس وايد عبيد بن عبد الوارث ويزيد بن زريع ووثيب وبنو قاه احمد وجمي وذيب  
جماعة الى الرخصة في نقل المعنى منهم الحسن والسعيدي النخعي قال ابن سيرين كنت اسمع  
الحديث من عشرة اللفظ هتلا والمعنى واحد وقال سفهان الثوري ان قلنا انا حدتكم كما  
سمعت فلا تصدقون فانما هو المعنى وقاله وكيع ان لم يكن المعنى واسعا فقد ملك الناس  
وقال ابن القلاء من ليس غلبا باللفاظ ومقاصدهما ولا خير الا ما يحل بمعانيها لا يجوز  
له الرواية بالمعنى بالاجماع بل ينبغي اللفظ الذي سمعه وان كان غلبا فلا تصدق  
من اصحاب الحديث والنفه والاصول وقالوا لا يجوز الالفظ وقار قوم لا يجوز في حديث  
النبى ويجوز في غيره وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف يجوز في الجمع اذا قطع  
بادا المعنى وهذا في غير المصنفات اما المصنف فلا يجوز فيه لفظه اصلا وان كان بمعناه  
اقول قول من ذمى التفسير هو الصحيح لانه في اوضح من نطق بالضاد وفي تركيبه  
اسرار ودقائق لا يوفقا عليها الا بهما كما هي فان لكل تركيب من التركيب معنى بحسب الفصل والوكل  
والتقديم والناخير لو لم يراع ذلك لذهب مقاصدهما بل لكل كلمة مع صاحبها خاصية  
منقلة كالخصيص والاسماء وغيرهما وكذا الالفاظ التي تكرر مشككة او مترادفة اذا  
لو وضع كل موضع الالفاظ المعنى الذي قصد به ومن عم قاله صلوات الله عليه وسلامه

نصر الله عبداً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وادها فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل  
فقه المؤمن موافق منه رواه ابوداود والنرمذي عن ابن مسعود كفي بهذا الحديث لفظاً ومعنى  
شاهد صدق علي ما نحن بصدده فأتك ان اقامت مقام كل لفظ ما تشاكلها او يراد فيها  
اختلاف المعنى وفسد فأتك لو وضعت موضع نظريه رحم الله او غيراه وما تشاكلها كما بعدت  
المعنى فان من يحفظ كلامه واداه من غير تغيير فان جعل المعنى غصاً طرئاً ومن غير بدل فقد  
جعله مبنياً لا ذواً وياً وكذا الواثبات اخر ما ناب العبد فأتك المعنى لان العبودية هي المشكاة  
والمعنى لا فراتة ورسوله بلا امتناع واستنكاف من اداء ما الى من هو اعلم منه وخصت  
المقابلة بالذكريه بين الكلام والخبر لان حقيقة القول هو المركب من الحروف المبتره ليدل على وجود  
اداء اللفظ المسموع وازداد ان وعانها حفظها مشتمل على التفسير لانه الوعى اداة الحفظ  
وعدم النسيان وفي رواية اخرى فاذا اركم سمعها او شراها على احوالها وبلغها ونحوها  
دلالة على ان تلك المقابلة مستودعة عنده واجباد او بما الى من لواحقها بها والله اعلم  
ولا منصرفي فيها وكذا تخصيص ذكر الفقه دونه العلم للايدان بانه الحامل غير عار عن العلم اذ الفقه  
علم يدق قائم مستتبطة من الاثنية والتصوم ولو قيل غير علم لزم جهله وكذا انكرهم  
واناطة كل بمعنى تخصها فاة السامع احد رجليه اما ان لا يكون فغيرها فيجب عليه ان لا يغيره  
لانه غير عارف بالالفاظ المشاكلة فيحفظ فيه او يكون عارفاً بها لكنه غير بليغ في تباين  
احد المراد في موضع الآخر ولا يقف على غاية المناسبات بين لفظ ولفظ فاة المناسبة

لها خواص ومعان لا يقف عليها الا ذو ذريرة باساليب النظم كما قرناه في شرح النبي  
في قسم الفصاحة واسم اعلم قال ابن الصلاح وقد روينا ان بعض اصحاب الحديث روي في المنام  
كأنه قد من من شفته او لسانه شئ فقبل له في ذلك قال لفظه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
برأبي ففعل لي هذا **فروع** اذ اجوزنا الرواية بالمعنى فينبغي الحديث ان يفرق بين  
مثله ونحوه فلا يحل له ان يقول مثله الا بعد علمه بان الحديثين اتفقا لفظاً وبحل له ان  
يقول مثله نحوه اذا كان بعينه قال ابو حاتم الخراساني ينبغي لمن روى حديثاً بالمعنى اذا  
اشبه عليه اللفظ ان يشبهه بلفظه او كما قال او نحو هذا او ما شبه ذلك من الالفاظ روى  
ذلك عن ابن مسعود وابي الدرداء وانس رضي الله عنهم قال الخطيب والقاضي ارباب  
اللسان واعلم الخلق بعان الكلام ولم يكن يتولون ذلك الا خوفاً من الدليل طهر فثم  
بما في الرواية على المعنى من الخطر قال ابن الصلاح واذا اشبه على القارئ فيما يقرأه لفظاً  
فقرأها على وجه يسئله فيه عم قاله او كما قال فهذا احسن وهو الصواب في مثله لانه قوله  
او كما قال ينضم اجازة من الراوي واذا كان للطالب في رواية صوابها عنه اذ ايان السامع  
أخلف في جوار اختصاص الحديث الواحد ورواية بعضه فمنهم من منعه مطلقاً بناء على  
منع الرواية بالمعنى ومنهم من منعه مع نحو من الرواية بالمعنى اذا لم يكن قد روىها او غيره  
على التمام ومنهم من جوزها مطلقاً قال مجاهد انقص من الحديث ما شئت ولا تزد فيه  
والصحيح التفصيل وان يجوز ذلك من العالم القارئ اذا كان حاشركه غير متعلقاً بما رواه

بحيث لا يخلو البهتان ولا يخلو الدلالة فيما نقله بشره ما ذكره فيجوز هذا وان لم يجز الرواية  
 بالمعنى لانه المروي والمتروك كغيرها منقصلين ولا فرق بينهما ان يكون قد رواه قبل على التمام  
 او لم يروه، هذا اذا كان في جميع المتن لا في بعضها فاما ما روى عن بعض النماذج في اقسام رواه  
 ثانيا ناقصا ان ثمة بزيادة اولاد ونسبها ثانيا لقله ضبطه وغفلته فلا يجوز له التفضيل <sup>والعلم</sup>  
 واقنا نطبيع المصنف الحديث في الابواب للاصباح فهو الى الجواز اقرب قد نقله مالك  
 والبخاري ومن لا يحصى من الامة قال ابن الصلاح ولا يخفى من كرامة قال الشيخ محي الدين  
 وما اظن بواقفا عليه اقواله لا يوافق احد في هذا الكراهة لانه قد استقر في جميع  
 الاصباح في العلوم ابراد بعض الحديث اصباحا والاشهاد اسواءه كان مستغلا  
 اولاً كاشههاد الخويين وغيرهم السابغ لانه روى بفراة الخان او مصحفا وطريقا  
 السلامة الاخذ من افواه اهل المعرفة والحقيقة فان وقع في الرواية تحريف او تحريف <sup>مكتوبة</sup>  
 قال ابن سيرين وغيره بنو به كما سمعه والقواب تقره في الاصل على حاله مع التضييق  
 عليه وبيان صوابه في الحاشية اذا كان التعريف في الكتاب واما في التسماع فالاول وان  
 يقرأ على القواب ثم يقر في روايتنا وعندنا او في طريقنا فلان كذا اوله ان يقرأ ما  
 في الاصل ثم يذكر القواب فاحسن الاصلاح اصلاحه بجاء في رواية اخرى او حديث  
 آخر اذا كان الاصلاح بزيادة شئ قد سقط فان لم يغير معنى الاصل فعلى ما سبقا  
 وان كان الاصلاح بزيادة شئ على معنى مغاير لما وقع في الاصل نأكد الحكم بان يذكر

ما في الاصل

ما في الاصل مقرون بالشيء على ما قطع ليشلم من معرفة الخطأ ومن ان يقول  
 في نسخة ما لم نقل وان علم ان بعض الرواة تسقطه وان من فوزه اني به الحقا الناقط  
 في نفس الكتاب مع كلمة يعني مثاله عن عروة عن عمرة انها قالت كان رسول الله  
 يدني الى راسه فارجله اسقط الراوي عن عائشة ولا بد من ذكرها لما علمنا  
 ان الحامل كذلك رواه فاذا الحقنا الساقط قلنا عن عمرة يعني من عائشة <sup>رواه على الخطأ فان</sup>  
 انها قالت هذا ان علم ان نسخة الجحاصلا في كتابه وروايتها ايضا كما لو انك <sup>دأه في كتابه وغلب</sup>  
 من كتابه بعض الاشهاد او المتن فانه يجوز اصلاحه من كتاب غيره اذا عرفت صحة <sup>على طهته انه من كتابه</sup>  
 ودونها وهكذا الحكم في استنباط الخاقط ما شك فيه من كتابه غيره او حققه واذا  
 وجد كلمة من غريب لغوية او غيرها وهي غير مضبوطة واشكلت عليه جاز  
 ان يسأل عنها اهل العلم ببها ويرويها على ما يخبرونه روى ذلك عن احمد  
 واستخف **فائدة** عن الاصمعي يقول ان اخرون ما اخاف <sup>السابع اذا كان الحديث</sup>  
 على طالب العلم اذا لم يعرف العنوان يدخل في جملة قول النبي <sup>عندما عن النبي او عند</sup>  
 من كذب على متعمدا فليتبوء مقعده من النار لانه صلى الله عليه وسلم لم يلد بلحن  
 فيما رويت عنه ولحن في كذبت عليه الناس اذا كان الحديث من هذا النوع <sup>اللفظ قد يغيرها في</sup>  
 او اكثر وبين روايتها تفاوت في اللفظ والمعنى واحدا جمعها في الاستناد <sup>الاسناد ثم يسوق الحديث</sup>  
 ثم يسوق الحديث على اللفظ اهدما ويقول اخبرنا فلان وفلان واللفظ <sup>على اللفظ احد ما تقول</sup>

عنه  
 رواه على الخطأ فان  
 دأه في كتابه وغلب  
 على طهته انه من كتابه  
 لان نسخة الجحاصلا  
 السابغ اذا كان الحديث  
 عندنا عن النبي او عند  
 اللفظ قد يغيرها في  
 الاسناد ثم يسوق الحديث  
 على اللفظ احد ما تقول  
 اخبرنا فلان وفلان  
 واللفظ فلان قال وقال  
 لفظ فلان قال وقال  
 اخبرنا فلان ونحوه  
 ما في الاخبار  
 من الاخبار

من قول الجواد في تعليق  
بأي توبة فيكون اللفظ  
للمستد فيكون اللفظ  
ويحتمل ان يتعلق بالمعنى  
تفليما من جهة اللفظ لا بالمعنى

لان جوبه بها ان  
قال في قوله كذا  
انما هو اللفظ وفيه  
قال ابو بكر بن ابي  
الاشعث

فلان او هذا لفظ فلان قال اوقال اجبرنا فلان وما شبه هذا من  
من العبارات ولمسلم في صحيحه بزيادة اخرى حسنة لقوله حدثنا ابو بكر  
وابو سعيد كلاهما عن ابي خالد قال ابو بكر حدثنا ابو خالد الاحمر عن الامام  
وساق الحديث فاعادته ذكر احدهما اشكك بان اللفظ له واما اذا لم يخص بل خلط  
اللفظين فقال اجبرنا فلان وفلان وتعاربا في اللفظ قالوا اجبرنا فلان  
فهو جائز على نحو الرواية بالمعنى واما في قوله في حديثنا  
مسند ابو توبة المعنى قالوا حدثنا ابو الهيثم مع اشياء له في كتابه  
في حديثنا فلان فيكون اللفظ للمستد وهو اخذ ابو توبة في الحديث  
ويحتمل ان يكون من قبيل الاول فيكون اللفظ للمعنى واما اذا جمع بين رواية  
انفقوا في المعنى وليس ما اورد اللفظ واحد منهم وسكت عن بيان ذلك فقد عيب بهذا  
البخاري وغيره ولا يبيح على نحو الرواية بالمعنى والله اعلم بالتاسع جرت  
العادة بخذ قاله ونحوه فيما بين رجاله الاسناد خطأ ولا بد من التلطف برجال القراءة  
واذا كان في انشاء الاسناد قرئ على فلان اخبرنا فلان او فيه قرئ على فلان حدثنا  
فلان فينبغي للقارئ في الاول ان يقول قبله اخبرنا وفي الثاني قرئ على فلان قال  
حدثنا فلان واذا نكرت كلمة قاله لقوله في البخاري حدثنا صالح بن حبان قال قال عليه  
عامر الشعبي فانهم يحذفون احدهما في الخط وعلى القاري ان يلفظ بهما وسئل الشيخ

الاشعث جرت العادة  
بينهم قالوا  
خطا وينبغي للقارئ  
اللفظ بها وانما  
فيهم قرئ على فلان  
اخبارك فلان او في  
في حديثنا فلان  
في حديثنا فلان  
فلان واذا نكرت  
قاله لقوله حدثنا  
قاله انما هو  
قاسم بن نون  
خطا فليلفظ بها  
ولم يتركها في هذا  
كل فقه الخط والنظ  
صحة السماع واسم  
اعلى مختص الارشاد

في فتاواه عن ترك القاري قال فقال يذا خطأ من فاعلمه قالوا الاظهر انه لا يبطل السماع  
به لان حد في القول جائز اختصارا فاجابه الفراء العظيم والله اعلم العاصم  
قال الشيخ ابن الصلاح الظاهر انه لا يجوز تقييده قال النبي صلى الله عليه وسلم الى قال  
رسول الله ولا عكسه وان جوزنا الرواية بالمعنى لا خلا في معناها وقال غيره القوي  
انه يجوز لانه معنى واحد وهو هذا ليعلم محمد وحماد بن سامة والمخيط قال القاضي  
ابن جماعة ولو قيل يجوز تقييد النبي الى الرسول ولا يجوز عكسه لما بقدر ان في الرسول  
معنى زائد على النبي وهو الرسالة فان كل رسول نبي وليس كل نبي رسول اقول  
وفيه بحث لما روى البخاري عن البراء بن عازب انه حين دعا رسول الله الذي  
ارسلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ونبئت الذي ارسلت لانه اراد  
الجمع بين الوصفين النبوة والرسالة كذا عن ابن الاثير الحادي عشر  
اذا كان في سماعه بعض الوهن فلهية بيانه حالة الرواية ومنه ما اذا حدثه  
من حفظه في المذكرة فيقول حدثنا مذكرة ومنع جماعة التحمل عنهم حالة  
المذكرة واذا كان الحديث عن ثقة ومجروح او ثقتين فالاولى ان يذكرهما لاحتمال  
اتحاد احدهما بشئ فان اقتصر على ثقة واحد في الصور يمتحان جازلان الظاهر اتفاقهما الثاني عشر  
اذا سمع بعض حديث من شيخ وبعضه عن الآخر جاز كما فعله ورواه جملة عنهما  
وبين ان بعضه عن احدهما وبعضه عن الآخر جاز كما فعله الزهري في حديثه لا فك

الثاني عشر



ولم يروه وعددهم مئتيين طيبة و ٧٠ اكثر مما لم يذكره ابو مسلم قولاني  
 والاضحا ومن الكبار التابعي الفقهاء التسعة ابن المسيب والقاسم ابن محمد  
 وعروة وخارجة ابن زيد وابو سلمة بن عبد الرحمن وعبد الله بن عبد الله بن عتبة  
 وسليمان بن يسار وانشدنا الشيخ في الذين المالكى التميمي الاكل من لا يفتدى بائنة  
 فقصته خبري عن الذين خارجة فخذهم عبيد الله عروة قاسم سعيد ابو بكر سلمان خارجة  
 وجعل ابن المبارك سالم بن عبد الله بدل ابي سلمة وجعل ابو الزناد لهما ابا بكر  
 ابن عبد الرحمن وعن احمد بن حنبل قال افضل التابعين ابن المسيب قيل فقله  
 وابن الاسود فقال هو ووما وعنه لا اعلم فيهم مثل ابي عثمان النهدي وقيس  
 وعنه افضلهم قيس وابو عثمان وعلمة وسرق وقال ابو عبد الله بن حنيف  
 اهل المدينة يقولون افضل التابعين ابن المسيب واهل الكوفة اوس بن و البصرة  
 الحسن وقال ابن ابي داود وثبتة التابعين حفصة بنت سيرين وعمرة بنت عبد الرحمن  
 ويلهما ام الدرداء وقد عدت قوم طيبة في التابعين ولم يلقوا الصحابة وطيبة  
 هم الصحابة فليفتن لذلك **الفصل الثالث** في الاسماء والكلى  
 واللقاب وفيه انواع **الاول** في الاسماء وهو اقسام الالفة معرفة من ذكر  
 باسماء مختلفة او تعنون متعددة وهو في عوهم تسمى الحاجة التي لمعرفة التاليس  
 سأل محمد بن السائب الكلبى ابو النصر المروى عنه حديث عيم الدادى وعدى بن

القوم من الشعر  
 ما يصعب اخراجه  
 محمد

وهو محمد بن السائب المروى عنه ذكاة كل مسك دباغه وهو ابو سعيد الذي يروى  
 عنه عطية الوقي تفسيره وهديس بن حويصا التي ابو عبد الخديرى الثاني معرفة  
 الهمام المفردة موقنة حسن فمن الصحابي اجمل بالجيم جيبب بالجيم على التصغير  
 شكلا بفتح السين والشهين المعجمة تسدى بفتح السين ثمعون بالشهين المعجمة  
 والعين المهملة ويقال بالفتح المعجمة ضدتي بفتح الصاد المهملة مصفر  
 صنابح بضم الصاد والنون والياء الموقدة فاله ابن الصلاح وساقه فيه  
 صنابحى فدا خطأ كلفه بفتحها وايضا بفتح الصاد المهملة نبيشة الخير بالنون  
 والشهين المعجمة مصفرا مبيها بالياء الموقدة لبي على وزن ابي ومن غير الصحابة  
 او سط ويوم بفتح المثناة من فوق وقيل ما تحت وضم الدال جيلان بكسر الجيم  
 ابو الخلد بفتحها الرجيم بالجيم مصفر زب بكسر الدال وشعر بالشهين مصفر فزان  
 بالفاء الكسوة مستمر عزوان بفتح العين المهملة واسكان الزاى نون اليك  
 بكسر الياء وتحقفا الكاف وغلب على السنهم الفتح والشديد ضربا وشمر مصفرا  
 هذان يربد عمر بن الخطاب رضوان الله عنه وغيرهم اجمعين بالذال المعجمة وفتح المهم  
 كالبلدة وقيل بالذال المهملة واسكان المهم كالقبيلة الثالث المؤنث والمختلف  
 هو ما يتفق في الخط دون اللفظ يجب للمحدث معرفة والافه كخطاؤه واكمل  
 ما صنفه الالمال لابن الماكول وفيه اغواز وما ضبط قسما انما على العموم



**النوع الثالث** في القاب لكثرة من لا يعرفها قد يظن انها السامى فيجعل من

ذكر بلمه في موضع ولقب في موضع آخر شخصي و القبا جماعه و يكرهه الملقب فلا يجوز و مالا فيجوز سمعوه الضاه ضاه في طريق مكة فلقب ضالا و عبد الله

ابن محمد بن ضمها كان ضمها في جده عند لقب جماعة كل منهم محمد بن جعفر

اولهم محمد بن جعفر صاحب شعبة **الفصل الرابع** في انواع شتى

النوع الاول في معرفة المولى اهم ذلك معرفة الموالى المنسوبين الى القبائل تطلقا

كفلان القرشي و يكون مولى لهم ثم يقول مولى فلان و يراد به مولى عنان

و هو القاب و منهم مولى الهليل كما بخارى الامام مولى الجعفيين لان جده كان

موسيا فاسلم على يد الهان الجعفي و منهم مولى الى الحارثي مالك بن اسن الامام و اخوه

هم اصبحوا حمرتون صلبية موالى لثيم قرشي بالحق النوع الثاني في معرفة اوطان

الرواة قد كانت العرب انما تنسب الى قبائلها فاجاء الاسلام و غلب عليهم مكنتى القرى انسيوا

الى القرى كالبحر عم من كان ناعلا من بلد الى بلد و ارباب الانساب لهما قليلا بالاول

فيقول في الناقلة من مصر الى دمشق المصري ثم التدمقي و من كان من اهل قرية بلدة

فيقول ان ينسب الى القرية و الى البلدة و الى الناحية و الى الاقليم قاله عبد الله بن المبارك

و غيره من اقام في بلدة اربعين كنين نسي لهما النوع الثالث في التواريخ و الوقا

بموقعة ثم يعرف به انضاه المولى الى بيت و انقطاعه و قد ادعى قوم الرواية عن قوم فنظر

و عند اسم رجل  
محمد  
و مولى الخليفة محمد  
و جعفي ابو قبيلة  
محمد

في الامم و نقرأ اصبحوا  
و حمير و زن درهم  
ابو قبيلتين الهان  
كاشية قاف  
واصبح ملوك ملوك  
الهند  
محمد

التاريخ لعنه الله  
و انكسر في ذلك

في التاريخ فظهر انهم من عموا الرواية عنهم بعد وقائهم بسنة **فروع**

الاول الصحيح في سنة سيدنا سيد البشر رسول الله صلى الله عليه و صاحبه ابي بكر

و عمر رضي الله عنهما ثلث و سكون فبعض رسول الله صلى الله عليه و صاحبه ابي بكر

ربيع الاولة سنة احدى عشرة من الهجرة الى المدينة ومنها التاريخ و ابو بكر رضي الله عنهما في حجاب

الاول سنة ثلث عشرة و عمر رضي الله عنهما في ذي الحجة سنة ثلث و عشرين و عثمان رضي الله عنه في

سنة خمس و ثلثين ابن النضير و ثمانين سنة و قبل ابن شعيب و قبل فخر و علي رضي الله عنهما في شهر رمضان

سنة اربعين ابن ثلث و ستمين و قبل اربع و قبل خمس و طلحة و الزبير في جمادى الاولة سنة

ست و ثلثين قاله الحاكم كاتا بن ابي اربع و ستمين و قبل غيره و محمد ابن ابي وقاص سنة خمس

و خمسين على الاصح ابن ثلث و سبعين و محمد سنة احدى و خمسين ابن ثلث او اربع و سبعين

و عبد الرحمن بن عوف سنة اثنين و ثلثين ابن خمس و سبعين و ابو عبيدة سنة ثمان عشرة ابن عثمان

د خمسين و في بعض هذا خلاف الثاني صحاح بيان عاشا سنين سنة في الجاهلية و سنين

في الاسلام و ما نال بالمدينة سنة اربع و خمسين حكيم بن حزم و حسان بن ثابت بن المنذر بن

حمام قال ابن الحقا عاش حسان و اباؤه الثلثة كل واحد مائة و عشرين سنة و لا يعرف

لغيرهم من العرب مثله و قارح حسان سنة خمسين الثالث صحاح ابا عبد الله بن ثوبان

سفيان الثوري مات بالبصرة سنة احدى و ستمين و عاتق و فولد سنة سبع و ثمانين مالك بن اسحق

مات بالمدينة سنة سبع و سبعين و مائة و ولد سنة ثلثين و قيل و ثمانين و قيل احدى و قبل اربع و قيل

في التاريخ

ابو صيفيه النعمان بن ثابت ماث ببغداد سنة خمسين ومائة وكان ابنا لمعين ابو عبد الله محمد بن ابي  
 ماث بمصر آخر ربيع سنة اربع ومائتين ولد سنة خمسين ومائة ابو عبد الله احمد بن حنبل ماث ببغداد  
 في شهر ربيع الآخر سنة احدى واربعين ومائتين وولد سنة اربع ومائتين والرابع ابي الكلب  
 المصنف ابو عبد الله البخاري وولد يوم الجمعة لتلك سنة من سنة اربع ومائتين وشعبان ومائة  
 وماث ليلة الفطر سنة ست وخمسين ومائتين ابن خمس وخمسين ومائة ماث بنيسابور  
 خمس بقية من ربيع سنة احدى ومائتين ابن خمس وخمسين وابو داود السجستاني  
 ماث بالبصرة في شوال سنة سبع ومائتين وابو عيسى السمرقندي ماث في ربيع الثاني لتلك سنة  
 مضت من رجب سنة سبع ومائتين وابو عبد الرحمن النسيان ماث سنة ثمان وعشرون  
 وثلثمائة ثم سبعة في الحافظ في مصنفاتهم احسنوا التصنيف وعظم النفع بها بينهم  
 ابو الحسن الدارقطني ماث ببغداد في ذي القعدة سنة خمس وعمانين وثلثمائة وولد في سنة  
 ربيع الاول سنة احدى وعشرين وثلثمائة ثم ابو محمد عبد الفتاح بن محمد حافظ مصر في ذي القعدة  
 سنة اثنين وثلثين وثلثمائة وماث بمصر في صفر سنة سبع واربعين ابو نعيم احمد بن عبد الله  
 الاصفهاني ولد سنة اربع وثلثين وثلثمائة وماث في صفر سنة ثمان واربعين باصفهان وولد  
 ابو محمد ابن عبد البر حافظ المغرب وولد في شهر ربيع الآخر سنة ثمان وثلثين وثلثمائة وتوفي بشاطبة  
 في سنة ثمان وثلثين واربعين ثم ابو بكر البهتي ولد سنة اربع وعمانين وثلثمائة وماث بنيسابور

والدارقطني هو يوفى  
 الباء وسكوها في بواكير  
 شيخنا ابو الكثر  
 محمد بن زينا الغفر بن  
 ابراهيم

**خاتمة**

في جمادى الاولى سنة اثنين وشعبان وثلثمائة وماث ببغداد في ذي الحجة سنة ثمان وثلثين واربعين  
 في آداب الشيخ والطالب والكاتب اعلم ان علم الحديث علم شريف يطلب بكارم الاخلاق  
 ويحسن الشيم وينافح مساوي الاخلاق وسائر الشيم وهو من علوم الاخرة لا من علوم الدنيا  
 فمن اراد التصديق للسمع الحديث او الاجتماع او لافادة شئ من علومه او لاستفادته فليقدم تصحيح  
 النية واخلاصها ولينظر قلبه من الاعراض الدنيوية وادنا سبها ويحذر بليته حب الدنيا  
 ودعواتها وطلب ما هو غير ذلك مما لا يراه وجه الله فيها فصول  
 في آداب الشيخ ينسحب للمصنفك لاسماع الحديث ان يكون عمره اربعين لانه انشهاد الكهولة  
 وفيه مجمع الفقه وبعث رسول الله وهو ابن اربعين وخال الشيخ سنا محمود علي بن تصديق  
 للحديث بنفسه من غير مراعاة في العلم والحقا انه متى احتيج الى ما عند الشيخ له التصديق لشره  
 في اى سنة كان كماكد فانه تصديق له وله ثمان وعشرون سنة وقيل سبع عشرة والشافعي اقرضه  
 العلم وهو في سنة المائة وعشرين بن عبد العزيز لم يبلغ الاربعين وغيرهم ممن نشروا علوما  
 لا تحصى ولم يبلغوا ذلك وقتي خشي عليه الهرم والخرف والتخلط امسك عن الحديث ويحذر  
 ذلك باقتلاق باقتلاق الناس فقد حدث خلقا بعد مجاورة الخمانين لما ساعدتهم التوفيق  
 وصحبتهم السلامة كان من ماله بن محمد بن عبد الله بن ابي اوفى من الصحابة ومالك واين  
 واليه و ابن الجعد وحدث قوم بعد طائفة كالحسن بن عرفة و ابي القاسم البغوي وغيرهما و  
 انما كثر من ابو  
 حفصة من ابو  
 علم او غيره ذلك  
 و قبل لا يدرى  
 اوله سنة واذا  
 طلب منه ما يوفى  
 عند من لا يوفى  
 سنة ارشد اليه  
 لانه الذين التفتوا  
 ولا يمنع من  
 حديثه من  
 عدم صحته

والشيخ الفاضل بجزيرة  
 الشيخ الفاضل بجزيرة

**الفصل الاول**

في آداب الشيخ  
 في آداب الشيخ  
 في آداب الشيخ

في آداب الشيخ  
 في آداب الشيخ

فانه يرمى له ثماحها ويحضر على يده وليست في جزئه اجراءه اذا اراد حضور مجلس الحديث  
 فليفتدي بالمال الذي اشتهه فانه اذا اراد ان يترث نوصيا وجلس على صدر فراسه وسره  
 لحينه ونظيب في جلوسه بوقار وحدث وقاله اصب ان اعظم حديث  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يكره ان يترث في الطريق او بوقار او يستعمل فان رفع احد صوته في مجلسه  
 زجره ويستحب له ان يقبل على الخاخرين كلامه ولا يسرد الحديث سرًا يمنع السامع من اذكار  
 بفضله ويفتح مجلسه بقراءة قارئ حسن الصلوة فاذا فرغ استنصب المسموع على المجلس  
 ثم الشيخ ويدعو ويقول الحمد لله رب العالمين الحمد لله على كل حال والصدقة والسلام  
 الايمان الاكلان على سبيل المسلمين كما ذكره الذكرون وكما عقل عن ذكره القائلون اللهم  
 صل عليه وعلى آله وسائر النبيين والسالكين وسائر الصالحين ونهاية ما ينبغي ان يساله  
 السائلون ويستحب له التثناء على شيخه في حالة الرواية عنه بما يولده فقد فعل ذلك غير واحد  
 من السلف ولا يثنى ان يذكره بما يعرفه من لقبه ونسبه ولو الى ام او صفة او صف في بدنه  
 وحسن ان يجمع في املائه جمعا من كهوفه مقدما على ما على من كل شيخ حدثنا ويختار ما  
 على سنده وقصر منه وينتبه على ما فيه من علوم وفائدة ولا يحد ما لا يحمله عقول الخافقين  
 او يخاف عليهم الوهم في فهمه ويستحب ان يتخذ مستملا محصلا متيقظا يتبلغ عنه اذا  
 كثر الجمع ويستعمل من يقع على مكان كالمركب ونحوه والافانما عليه تبليغ لفظه على وجه  
 ثم يختم املاءه بشئ من الحكايات النوادر والشاديات في الزهد والادب ومكارم الاخلاق  
 واذا حضر الحديث من الغزالي او غيره من المشايخ فينبغي له ان يتوقف في التوقف والتمسك  
 بالاملاء في قوله ما اعلاه في اذكار الطالبيين فينبغي له ان يتوقف في التوقف والتمسك  
 بالاملاء في قوله ما اعلاه في اذكار الطالبيين فينبغي له ان يتوقف في التوقف والتمسك  
 بالاملاء في قوله ما اعلاه في اذكار الطالبيين فينبغي له ان يتوقف في التوقف والتمسك

وسردت القنوم  
 تابعه بحمد

وفاخذ **الفصل الثاني**

وباخذ نفسه بالاداب السننية والاخلاق المرضية وتقدم الكلام في السن الذي يبتدئ فيه  
 بسماع الحديث وليقتنم مدة امكانه ويفرغ جهده في تحصيله وليبدأ بسماع ارجح شيوخ  
 اسنادا واعلموا وبنوا وثمرة فاذا فرغ من مهمات بلد رقل في الطلب فانه الرحلة من عادة  
 الحفاظ المبرزين ولا يهمله الشدة في الطلب على الشاهد في السماع والتمهل في فتح بيتي  
 من شروطه وليعمل بما يمكنه العمل مما يسمع من الحديث في انواع العبادات والاداب فذلك  
 زكاة الحديث كما قاله بشر الحافي باصحاب الحديث اذ وزكاة الحديث اعملوا من كل ما في حديث  
 بخمسة احاديث وهو كيب حفظه وليعظم شجوه وكل من يسمع منه فان ذلك من اجلال العلم  
 وليحترق برضاه ولا يطلع بحديث بضعه فمن كان ذلك كيب حرمانه وعن الترمذي قاله اذا طاق  
 المجلس كان للشيطان فيه نصيب وليستشر شيخه في امور وكيفية ما يعتمد من اشتغاله  
 وما يشتغل فيه فاذا فاز بفائدة ارشد غيره من الطلبة الكرام اليها فان كان ذلك لوقم في  
 على قاعه عدم النقص فان بركة الحديث افادته وينشره يخو ولا يمنع الحياء واكبر من السعي  
 في التحصيل واذا العلم ممن دون في سنة او نسبا ومنزلة وليفسر على جفاء شيخه وليهتن  
 بالمرقة ولا يفتق زمانه في الاكثار من الشيوخ بمجرد الكثرة وليكتب وليسمع ما يقع له من كتاب  
 او جزء بحاله ولا يقطع منه لغير ضرورة فان اصحاب اليه نوله بنفسه فان قصر عن المتفان  
 يحافظ ولا يقتصر على مجرد سماعه وكتبه دون معرفته وفهمه بل يتعرف حقيقته وضعفه ومنا  
 واهله ومحقق كل ذلك ويعني بانفسه في ذلك كله الصحيح في كيب الاكثار من ابي داود والسنن واجبة  
 وقهره في لغة رجاله

ويعني بانفسه في ذلك كله الصحيح في كيب الاكثار من ابي داود والسنن واجبة  
 وقهره في لغة رجاله

ثم كتابا لسفي الكبير البهري فاننا لا نعلم مثله في باب ثم المسانيد كسند احمد بن حنبل وغيره  
 ثم من كتابا لعله كتابه وكتابا لدارقطني ومن التواريخ البخاري وابن خزيمة ومن  
 كتابا لجرير والنسفي كتابا بن ابي حاتم ومن مشكل الاسماء كتاب ابن ماكولا ويقضي بكتب غير  
 الحديث ونسوه كما مر به مشكل بحث عنه واثقنه ثم حفظه وكتبه ويحفظ الحديث قبله  
 قبله ويستعمل بالتحريج والتصنيف اذ اننا نله نقنينا بشرحه وبها مشكله واثقانه  
 فقد ما يشتهر في علم الحديث من لم يفعل ولعلماء الحديث في تصنيفه طريقان اجمودها  
 على الابواب كفعلة البخاري ومسلم فيذكر في كل باب ما عنده فيه الثانية على المسانيد فيجمع  
 في ترجمة كل صحابي ما عنده من حديثه صحيحه وضعيفه وعلى هذا الطريقة يرتب على المروء  
 او على القبائل فيقدم بنو سائهم ثم الاقرب فالاقرب وقد يرتب بالسابقة فيقدم العشرة ثم  
 اهل بدو ثم الحديثية من هاجر بينها وبين الفتح ثم اصغار الصحابة ثم التساوي بديا بآقهار المؤمنين  
**الفصل الثالث** في آداب كتابا خلتا التسلف في كتابة الحديث فكلها  
 طائفة وابعاد اخرى ثم اجتمع اتباع التابعين على جوازه فقبل اول من صنف فيه ابن جرير  
 وقيل مالك وقيل الربيع بن صبيح ثم انشروا بعده وجمعوا وظهرت فوائد ذلك ونفع  
 وعلى كاتبه صرفا الرقة المضطه وحقيقه شكلا ونقطة بحيث يؤمن اللبس فقه ولا يشغل  
 بتفهد الواقع وقيل يشكل الجميع لاجل المشقة وغير المتبحر ويكون اعتناؤه بضبط المنس  
 من ايراد الرجال نقله بحسن وسجى المشكل في بيان في الخلية التي ونحفظ  
 صبط المني وبيان في الخلية التي ونحفظ صبط المني وبيان في الخلية التي ونحفظ  
 من ايراد الرجال نقله بحسن وسجى المشكل في بيان في الخلية التي ونحفظ صبط المني وبيان في الخلية التي ونحفظ

فاخته ابيه قال بعضهم كني ما ينفعك وقت حاجتك اليه اي وقت الكبر وضيق البصر  
 ولا يضطج مع نفسه برجز لا يفرقه الناس الا ان يبين مراده في اول الكتاب ليقر من  
 يقف عليه ويعتني بضبط مختلف الروايات ويغيرها فيجعل كتابه على رواية ثم ما كان  
 في غيرهما من زيادة ائبثها في النسبة او نفي اعلم عليه او خلا في نية عليه وكثيرا ما  
 قبيتا **فروع** الاول يجعل بين كل حديث كل دائرة والسخت الخطيب ان  
 يكون عقلا اي بلا علامة فاذا قابل نطق وطها ولا يكتب لمضادا في آخر سطر  
 والمضاد اليه في اول الاخر اذ كني باسم الله تعالى انيقه بالتعظيم كقدر وجد وخوه  
 ويحافظ على كناية الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم كما كنيه ولا  
 يتأمر تكراره وان لم يكن في الاصل ومن اغفل ذلك حرم خطا عظيما ويصل بك انما على النبي  
 صلى الله عليه وسلم كما كنيه ايضا وكذلك الترخيم والترحم على الصحابة والعلماء وبكرة الافضاء  
 على الصلاة دون التسليم وبالعكس روي ابن الصلاح عن حمزة الكفائي كنت اكتب  
 الحديث واكتب بالصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأت النبي صلى الله عليه وسلم والمتام فقال  
 لي مالك لا تسم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فما كنيت بعد ذلك الصلاة الا مع  
 التسليم وبكرة الرمز بالصلاة والترحم في الكتاب يبل بكتاب ذلك يكامله وعليه مقابلة  
 كتابه باصله ثم تارة وانا كانا اجازة ويكفي مقابلة نعت ولو بغيره فويل باصل الشيخ فان لم  
 يقابل به وكان الناقل صحيح النقل فليل السقط وتقل من الاصل فقد يجوز الرواية



المستعمل

او ينفه نسخة او نقل سماعه واذا اعاره اياه فلا يبيطى به وان منعه الكتاب فان كان سماعه  
قد ائنت في كتابه بخطه لغيره اعاره اياه والا فلا يلزمه لان خطه يد رضاء **روى الخطيب**  
عند قاض نحوكم اليه في ذلك قال للمدعى عليه ان كان سماعه في كتابه بخطه يلزمه ان يغيره  
وان كان بغير خطه فانت اعلم هكذا قاله الائمة الاجلة حفص بن غياث الفقيه الحنفي والشمس  
المالكى وابوعبدالله الزهري الشافعي رحمهم الله ولا ينبغي لاحد ان يكتب لسماعه في كتابه لم يصح  
نصيحاً من ضمياً كئيداً بغير لصحته الا ان يبينه كون النسخة غير مقابلة واذا قابل كتابه  
اعلم على مواضع وقوفه وان كان في السماع كتب بلغ في المجلس الاول والثاني الى آخره وليختم  
الحائفة بختم فائمة النسيان وسيد المرسلين بقوله بحمد هذا العلم من كل خلفا عدوله  
ينفون عنه خيراً القالين وانحال المبطلين وناولوا الجاهلين رواه في السنة في المصابيح  
من في الحديث كافي التنبيه وليكن منكم امة يدعون الى الخير جرد من الخلف الصالح القبول  
الثقات ويوم يوم ثقتهم ونهضوا لسألتهم وينفون استثنائاً كان قد لم فقص هؤلاء  
بهذه المنقبة العلية فاجيب لانهم يحكون مشارع الشريعة ومنون الروايات من تحريف القائلين  
والاسانيد من الانحال والقلب ونوى الكاذبين والشياطين من ناولوا الترافيق بنقل النصوص  
الحكمة برد المنشاية الهدا وفي ذلك فليستنافس لمتنافسون ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء  
والله ذو الفضل العظيم عم المخلص في الحديث بحمد الله وحسن توفيقه يا الله وذكركم